

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٦٤

الأربعاء، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس السيدة دوتلاري (ألبانيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد كوزمين

الإمارات العربية المتحدة السيدة طنطاوي

أيرلندا السيدة برودريك

البرازيل السيدة إسبيشيت مايا

الصين السيد تيان بنغشو

غابون السيد نانغا

غانا السيدة نامتي أوسابوتي

فرنسا السيدة فيريو

كينيا السيدة محمد

المكسيك السيدة فاسكيس مونيوس

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة كامارا

النرويج السيدة ترانوي

الهند السيد راغوتاهاالي

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة كروكر - موس

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

الوفاء بالوعود: دور المنظمات الإقليمية في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مواجهة الاضطرابات السياسية والاستيلاء على السلطة بالقوة

رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة (S/2022/457)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-38457 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

رئيسية تضطلع بدور تكميلي مهم. وينبغي النظر إلى ذلك أيضا في سياق تعاون أوسع نطاقا بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالي منع نشوب النزاعات وصون السلام والأمن.

وفي ذلك السياق، نشيد بالجهود المبذولة لتعزيز التعاون بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي، من خلال عقد اجتماعات تشاورية سنوية وتقديم إحاطات منتظمة. ونرحب أيضا بإسهامات المنظمات الإقليمية في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك اعتمادها خطط واستراتيجيات مكرسة للمرأة والسلام والأمن.

ويسرنا أن نقول إن منظمة حلف شمال الأطلسي تشارك بنشاط أيضا في تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في حل النزاعات وصنع القرار وعمليات السلام. وقد أسهمت تركيا في وضع عدد من سياسات منظمة حلف شمال الأطلسي التي اعتمدت مؤخرا في سياق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتواصل مراعاة المنظور الجنساني في تدريب أفراد الأمن على الصعيد الوطني، فضلا عن الموظفين الدوليين استعدادا لنشرهم في بعثات وعمليات منظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ونسلم جميعا بضرورة بذل مزيد من الجهود لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تنفيذا كاملا. وينبغي أن تكون تلك الجهود متواصلة وجماعية، بغية رؤية المزيد من النساء يحصلن على مناصب قيادية ومقاعد على طاولة المفاوضات، مما يعزز مشاركتهن في صنع القرار في جميع مراحل عمليات السلام.

فكيف يمكننا تعزيز دور المنظمات الإقليمية وقدرتها لتحقيق تلك الغاية؟ استنادا إلى تجربة الاتحاد الأفريقي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، يمكن للدول الأعضاء أن تعين ممثلين رفيعي المستوى معنيين بالمرأة والسلام والأمن لدفع عجلة التنفيذ على الصعيد الإقليمي. ويمكن للدول أن تنشئ هيئات استشارية إقليمية لقائدات السلام حتى يتمكن من الإسهام بصورة منهجية فيما تضطلع به المنظمات الإقليمية من أعمال لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. ويمكن للدول الأعضاء

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن نبدأ، أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستبّه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات لكي يختتموا ملاحظاتهم بعد انقضاء ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة إنانتش أونيكيول (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نعرب عن تقديرنا للرئاسة الألبانية على دعوتنا للاجتماع اليوم لمناقشة هذه المسألة الحاسمة الأهمية. ونشكر الأمين العام على ملاحظاته الافتتاحية، وكذلك المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة بحوث، ومقدمات الإحاطات الأخريات على ملاحظاتهم الثاقبة.

إن قرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لا تفر بالآثر السلبي للنزاع المسلح على النساء والفتيات فحسب، بل تعترف أيضا بإسهامات المرأة في عمليات السلام والمصالحة وضرورة تعزيز حقوق المرأة وحمايتها في حالات النزاع وما بعد النزاع.

ورغم إرساء ذلك الإطار المتين والشامل، فمن المؤسف أن نرى تنفيذه لا يرقى إلى المستوى أو يُنحى جانبا تماما خلال الأوقات المضطربة التي تتسم بالحروب أو الانقلابات العسكرية أو الاستيلاء على السلطة بالقوة. وقد أوضحت لنا جليا الأحداث الأخيرة في بلدان مثل أوكرانيا وأفغانستان وميانمار أن المكاسب الهشة التي تحققت في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن معرضة بسهولة لخطر الانتكاس، وأنه يمكن انتهاك حقوق النساء والفتيات ورفاههن والإفلات من العقاب.

وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تقع على عاتق الدول، فإن العديد من قرارات المجلس تقر بكون المنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة جهات فاعلة

العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ونقر بالعمل الهام الذي يضطلع به مكتبها، ولا سيما تقاريره عن العدوان الروسي على أوكرانيا.

وتشعر مألطة بالقلق إزاء تصاعد العنف في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، حيث تتحمل فصائل بوكو حرام المسؤولية عن الهجمات الوحشية على النساء والفتيات. وفي أفغانستان والسودان وميانمار، أدت عمليات الاستيلاء غير الدستورية على السلطة إلى تفاقم قضايا أساسية، بما فيها العنف الجنسي. وتمس الحاجة إلى التعاون الإقليمي، بما في ذلك في مجالات قدرات الرصد والاستجابة عبر الحدود.

وستشكل المرأة والسلام والأمن إحدى أولويات مألطة عند العمل في مجلس الأمن في الفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٤. وسنسعى جاهدين لتعزيز التزاماتنا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بصورة أفضل وإيجاد أرضية مشتركة لمعالجة الثغرات القائمة. تضطلع الدول بالدور الرئيسي في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ومع ذلك، يؤكد القراران ٢٤٦٧ (٢٠١٩) و ٢٤٩٣ (٢٠١٩) أيضاً على الدور التكميلي المهم الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية. ولذلك، نحث الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية على مواصلة تنفيذ السياسات المتعلقة بالنساء والفتيات المتأثرات بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والعمل بنشاط على تعزيز مشاركتهن الكاملة والمتساوية والمجدية، بكل تنوعهن، في مفاوضات السلام.

ونشجع زيادة التعاون مع جميع الهيئات ذات الصلة، بما فيها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجامعة الدول العربية. ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تواصل النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بعدد من الطرق، بما في ذلك عن طريق دعم الدول في صياغة خطط عملها الوطنية وتوفير الخبرات اللازمة لتنفيذها، واعتماد خطط عمل إقليمية خاصة بها وتولي أدوار الوساطة في عمليات السلام من أجل كفالة وجود النساء على طاولة المفاوضات.

وتدعو مألطة جميع أصحاب المصلحة إلى اعتماد منظور جنساني عند مناقشة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

أيضاً أن تساعد في بناء القدرة الإقليمية على رصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والإبلاغ عنه.

وأخيراً وليس آخراً، يمكن للدول أن تزيد من عملها وتفاعلها مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان لكفالة المراعاة الكاملة لحقوق الإنسان للمرأة - وهي عنصر محوري في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ومع دخولنا العقد الثالث منذ اعتماد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، نحتاج إلى أن نعيد تركيز جهودنا من خلال اتباع نهج شامل وكملي بدرجة أكبر للاستفادة من كامل إمكانات الخطة في بناء السلام واستدامته. وأود أن أؤكد للمجلس أن تركيا تظل ملتزمة بدعم جميع الجهود الدولية والإقليمية لتحقيق تلك الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة مألطة.

السيدة غات (مألطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ألبانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة، كما أشكر مقدمات الإحاطات على تقديم لمحة سريعة عن التقدم المحرز والنجاحات المحققة، علاوة على التحديات، في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فضلاً عن تقديمهن لاقتراحات ملموسة في ذلك الصدد.

وبعد مرور ٢٢ عاماً على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا يزال تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يواجه تحديات عديدة في جميع أركانها الأربعة، لا سيما فيما يتعلق بتوفير الحماية والمشاركة. وترحب مألطة بمحور مناقشة اليوم، فالمنظمات الإقليمية تضطلع بدور محوري في دعم عمل النساء من بناء السلام ومنظمات المجتمع المدني على نطاق أوسع في محاولة لوضع استراتيجيات مباشرة وفعالة بقدر أكبر.

ويكرر التقرير السنوي الأخير للأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2022/272) التأكيد على أن العنف الجنسي والتطرف العنيف لا يزالان يؤثران بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. وتواصل مألطة تقديم دعمها الكامل للممثلة الخاصة للأمين

شارل ميشيل وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومبادرة نادية ومؤسسة الدكتور دينيس موكونجي. وفي العديد من النزاعات، غالبا ما تكون المنظمات النسائية المحلية ذات القواعد الشعبية أول المستجيبين على أرض الواقع. وبالعامل الوثيق مع هذه المنظمات، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤدي دورا هاما في دعم جهود النساء العاملات في الخطوط الأمامية لأكثر النزاعات استعصاء على الحل في العالم.

في الختام، يجب أن تضطلع المرأة بدور قيادي في العمليات السياسية وفي تسوية النزاعات والانتقال من النزاع إلى السلام، ويجب على مجلس الأمن وأعضائه أن يكفلوا سماع آراء المرأة وإسماع صوتها بقوة دائما. وينبغي أن تكون أولويتنا ضمان تنوع الأصوات وإسماع تلك الأصوات والاستماع إليها. وذلك أمر أساسي لزيادة مصداقية عملنا وفعاليتته وشرعيته.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا. **السيد كيسليتشيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أقر بحضور ممثل نظام بوتين في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي. وسوف تُستخدم كومة الأكاذيب التي أطلقها الممثل الروسي صباح اليوم في المحاكمات المستقبلية التي سيُحاكم خلالها مجرمو الحرب الروس وشركاؤهم.

نشكر ألبانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة ونشكر جميع مقدمات الإحاطات على بياناتهن الشاملة. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن. لقد كانت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن دائما ذات أهمية حيوية بالنسبة لأوكرانيا. وفي ظل ظروف العدوان الروسي، المستمر منذ عام ٢٠١٤، اعتمدت أوكرانيا خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وكانت أول دولة عضو في الأمم المتحدة تفعل ذلك خلال حالة نزاع. وقد بينت حرب روسيا على أوكرانيا أن خطة عملنا الوطنية الثانية، التي تغطي الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥، تتطلب تحديثات وتعديلات جادة للتصدي للتهديدات الأمنية الجديدة. ولا يزال التزامنا بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كما هو، ولكن الغزو الروسي قوض قدرتنا.

ونحن بصدد تحديث خطة عملنا الوطنية على خلفية تدمير القوات الروسية للهياكل الأساسية المدنية وجرائم الحرب التي يرتكبها

ولا يمكننا أن نغفل أهمية المساواة بين الجنسين في تحقيق السلام والأمن المستدامين. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل إظهار الإرادة السياسية والالتزام المستمر بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فالمرأة تضطلع بدور حاسم في تشكيل مستقبل المجتمعات التي تعيش فيها ويجب أن تكون حاضرة على طاولة المفاوضات. وبضمان ذلك، سنمنح السلام الطويل الأجل فرصة أفضل بكثير.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مالوفر (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر ألبانيا على تنظيم مناقشة اليوم وجميع مقدمات الإحاطات على مداخلتهن الحافلة بالمعلومات.

يجب أن يظل إعطاء الأولوية لتمكين المرأة في سياقات السلام والأمن جهدا متواصلا. ومشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وهادفة في عمليات السلام والأمن أمر أساسي لتحقيق سلام طويل الأمد. فهي تقضي إلى بناء مجتمعات قادرة على الصمود وإلى عمليات صنع قرار أكثر فعالية.

وثمة دور مهم للمنظمات الإقليمية في استكمال جهود الأمم المتحدة الرامية إلى النهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبغية تحقيق التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب أن تصبح تلك الخطة جزءا لا يتجزأ من عملنا اليومي داخل الهياكل المدنية والعسكرية على السواء.

وتولي سلوفينيا اهتماما خاصا للتعليم والتدريب بشأن المرأة والسلام والأمن. ويجب إبلاغ جميع المشاركين في عمليات السلام والأمن بدور المرأة في الأنشطة المتصلة بالسلام. وقد أظهرت تجربتنا الوطنية أن زيادة عدد المشاركات من القوات المسلحة السلوفينية في عمليات إدارة الأزمات وبعثات حفظ السلام تحسن جهود التفاوض والوساطة، حيث أن المرأة أقدر على بناء الثقة مع السكان المحليين والفئات المهمشة والنساء والأطفال وكبار السن في مناطق الأزمات.

ونرحب أيضا بإعلان بروكسل بشأن الإجراءات الرامية إلى تمكين المرأة في النزاعات، الذي شارك في إصداره رئيس المجلس الأوروبي

أود أن أشكر ألبانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع على هذا القدر من الأهمية: دور المنظمات الإقليمية في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مواجهة الاضطرابات السياسية والاستيلاء على السلطة بالقوة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لمقدمات الإحاطات على بياناتهن وعلى الدعوة إلى التعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتعزيزها. وكما أبرزت مقدمات الإحاطات، فإن النساء والفتيات غالبا ما يكن أكثر الفئات تضررا من النزاعات أو الكوارث الطبيعية أو الاضطرابات السياسية. ونحن نجري هذه المناقشة على خلفية عدوان الاتحاد الروسي المستمر غير القانوني وغير المبرر ومن دون سابق استقزاز على أوكرانيا، والذي حول ملايين البشر، معظمهم من النساء والأطفال، إلى لاجئين. وفي حالات النزاع، تكون النساء والفتيات الضحايا الرئيسيين للعنف الجنسي. ويشكل تمثيلهن الناقص بل وحتى استبعادهن من عملية صنع القرار فشلا في استخدام الإمكانات الميسرة التي أثبتت قدرتها على الإسهام بشكل بناء في النهوض بالسلام والأمن.

إن مشاركة النساء والفتيات في جميع جوانب الحياة بصورة كاملة ومتساوية وهادفة أمر بالغ الأهمية إذا أردنا أن تكون لدينا مجتمعات قائمة بوظائفها وتتعلم بالسلام والازدهار. وينبغي أن يكون ضمان هذه المشاركة أولوية بالنسبة لنا جميعا على جميع المستويات، والمنظمات الإقليمية مفيدة في ذلك الصدد. ونثني على جميع المنظمات التي اعتمدت خطط عمل مكرسة بشأن المرأة والسلام والأمن، والتي يمكن أن تكون أساسية لتوفير بيانات مصنفة وبوصفها دليلا لأفضل الممارسات، مع ضمان إشراك المرأة بصورة مجدية واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان.

ولا يمكننا حقا أن نضمن تهيئة بيئات آمنة ومؤاتية للنساء بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات إلا من خلال الجهود الجماعية. وعلاوة على ذلك، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤدي دورا في بناء القدرات، وهي تقوم بذلك فعلا. وحتى الآن، نادرا ما نرى نساء مفاوضات أو وسيطات أو بناء سلام من النساء. ومن المهم جدا ضمان أن تصبح المرأة جزءا لا يتجزأ من عمليات صنع القرار

الجنود الروس ضد المرأة، ولا سيما من خلال استخدام العنف الجنسي كسلاح. ومن المتوقع أن يصدر مشروع مستكمل في آب/أغسطس، ونقدر المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في هذه العملية. وفي مذكرة وقعتها أوكرانيا والأمم المتحدة في ٣ أيار/مايو، حددنا مجالات التعاون الرئيسية التي يتعين إدراجها في خطة العمل المستكملة. وأود أن أشيد بجهود السيدة براميل باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وفريقها في ذلك الصدد. وتشمل الخطوات العملية التي يتعين اتخاذها فتح مراكز لمساعدة الناجين من الإرهاب في زمن الحرب. وسيتم افتتاح أول هذه المراكز قريبا بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في إحدى المدن القريبة من الخطوط الأمامية.

وكما أشار الأمين العام اليوم، أجبر الغزو الروسي لأوكرانيا ملايين النساء والأطفال على الفرار من بلدنهم بين عشية وضحاها. وبصفة عامة، ما زال النساء والأطفال من بين أضعف الفئات في أي حالة نزاع، وحرب روسيا على بلدي ليست استثناء. ومن المهم مواصلة التركيز على النساء والفتيات في جميع البرامج التي تشمل المساعدة الإنسانية والاقتصادية والحماية من الجريمة والتمكين السياسي.

ومما يثير الجزع أيضا أن روسيا تواصل محاولاتها لتقويض عمل مكتب منسق المشاريع التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يقوم بدور أساسي في تنفيذ المشاريع المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وإذا قررت روسيا الخروج على توافق الآراء بشأن المكتب، فإنه قد يغلق أبوابه في تموز/يوليه. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بوصفهم شركاء في المنطقة، لتعزيز الدعم المقدم إلى بناء السلام من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات والمدافعات عن المساواة بين الجنسين. وتؤكد أوكرانيا أيضا التزامها الكامل بزيادة الوعي وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلغاريا.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وأود أن أضيف بعض ملاحظات بصفتي الوطنية.

لمخاطر متزايدة. وكثيرا ما يُظهرن القدرة على الصمود ويشكلن شبكات متماسكة بإحكام، كما لاحظت المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار هذا الأسبوع في الجمعية العامة. إلى جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء، تؤدي المنظمات الإقليمية دورا رئيسيا في حماية المجتمع المدني ودعمه، بما في ذلك من خلال التمويل السريع والمرن الذي يمكن التنبؤ به.

وتدعم سويسرا، في جملة أمور، الشبكة العالمية للنساء العاملات في مجال بناء السلام، التي تضم نحو ١٠٠ منظمة.

ثانيا، لدى المنظمات الإقليمية أدوات خاصة بالسياق لمنع تصعيد التوترات والتخفيف من أسبابها الجذرية، فضلا عن آليات الإنذار المبكر. إن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في تلك الآليات وفي جميع مستويات صنع القرار في عمليات السلام هي أمر بالغ الأهمية. فعلى سبيل المثال، قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بدعم من سويسرا، بنشر مجموعة أدوات لإدماج المرأة في عمليات السلام الرسمية.

ونرحب أيضا بمبادرات المنظمات الإقليمية الأخرى في ذلك الميدان، مثل تعزيز شبكة الاتحاد الأفريقي للنساء الأفريقيات في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة. وينبغي توطيد التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة عن طريق تعزيز الخبرة الجنسانية لدى الجانبين. وسويسرا ملتزمة بذلك.

ثالثا، نحن بحاجة إلى مزيد من العمل في الشبكات وعبر الحدود الجغرافية والمؤسسية. وفي اجتماع شبكة مراكز التنسيق الذي عقد مؤخرا في جنيف شاركت ست منظمات إقليمية إلى جانب ممثلي الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني. إن هذه الاجتماعات تتيح نشر الممارسات الجيدة، وبناء القدرات، والارتقاء بالمبادرات الموضوعية على الصعيد الإقليمي.

يجب تنفيذ أحكام جميع القرارات ذات الصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تنفيذا كاملا. وينبغي لمجلس الأمن أن يعيد تأكيد ذلك بصوت واحد. ويوصف سويسرا عضوا في مجلس الأمن

بشأن مسائل الأمن، ومن أجل ذلك فهي بحاجة إلى المهارات اللازمة. وفي هذا الصدد، نشيد بعمل جميع مقدمات الإحاطات. وتعلق بلغاريا أهمية كبيرة على المنظمات الإقليمية وتعترف بدورها الحاسم في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسندد هذا العام التقرير المرحلي لمنتصف المدة عن تنفيذ خطة عملنا الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥. إنه يشمل التركيز على التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك في جنوب شرق أوروبا ومنطقة البحر الأسود.

وبينما نواجه أكبر عدد من النزاعات منذ عام ١٩٤٥ وما أسماه الأمين العام جائحة الانقلابات، من الواضح أن الاضطرابات السياسية والاستيلاء على السلطة بالقوة تعوق التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ينبغي لنا أن نستخدم الدروس المستفادة للمضي قدما. وينبغي في غضون ذلك أن نواصل العمل مع المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني لتحسين صياغة أساليبنا في التصدي للتحديات العالمية الراهنة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكر ألبانيا على عقد هذه المناقشة، وأشكر المتكلمين على إحاطاتهم.

لا يوجد سلام دائم بدون المرأة. لقد شدد وزير خارجيتنا على ذلك في الاجتماع الأخير لشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن الذي نظّمته سويسرا وجنوب أفريقيا في جنيف. ومع ذلك، فإن الاضطرابات السياسية والاستيلاء على السلطة بالقوة - في أفغانستان والسودان ومالي، على سبيل المثال لا الحصر - فضلا عن العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، قد وسعت الفجوة بين الإطار المعياري للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبين الواقع على الأرض. ويتعين علينا أن نعكس مسار هذا الاتجاه. وأود أن أعرض ثلاث أفكار بشأن دور المنظمات الإقليمية في هذا الصدد.

أولا، عندما يتم الاستيلاء على السلطة بالقوة فإن النساء العاملات في مجال بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان ترى أن إنجازاتهن التي تحققت بشق الأنفس باتت مشكوكا فيها وعرضة

المرأة والسلام والأمن. ولضمان منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع ينبغي أن تركز الجهود الوطنية والمحلية تركيزاً أكبر على الأسباب الجذرية للعنف الجنسي، بما في ذلك المعايير الاجتماعية الضارة وعدم المساواة الهيكلية بين الجنسين. وينبغي للمنظمات الإقليمية قيادة وتشجيع تلك الجهود بنفسها.

ثالثاً، ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تعتمد نهجاً تركز على الناجين في منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له. ينبغي الاستماع إلى الناجين، ويجب احترام احتياجاتهم المختلفة في عمليات الجبر. وينبغي للمنظمات الإقليمية أن تؤدي دوراً رئيسياً في التمسك بنهج يركز جوهرياً على الناجين، والذي يجب أن يبدأ بالاستماع إلى أصوات الناجين.

في عام ٢٠١٤ وضعت جمهورية كوريا أول خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لقد التزمنا بتوطيد التعاون في المنطقة الآسيوية لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد أسهمت كوريا أيضاً في النهوض بهذه الخطة في أفريقيا من خلال مساهمتها في إدارة الشؤون السياسية والسلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي.

وبوصفنا مدافعا قويا عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومرشحا للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٥، سنواصل مضاعفة جهودنا للنهوض بهذه الخطة في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر ألبانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى والتي تأتي في الوقت المناسب بشأن دور المنظمات الإقليمية في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

في هذه الأوقات المضطربة التي نعيش فيها أدى العدد المتزايد من النزاعات المسلحة والاستيلاء على السلطة بالقوة إلى شن حملات قمع بالغة التأثير على السلم والأمن والقيم الديمقراطية، مثل المساواة

في المستقبل فإنها ستواصل تعزيز أوجه التآزر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل جعل تلك الأهداف حقيقة واقعة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشيد بألبانيا على عقد جلسة اليوم بشأن هذه المسألة الهامة.

إن المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يجري عكس مسارها بشكل متزايد في أنحاء عديدة من العالم، بما في ذلك أفغانستان وميانمار، وذلك في مواجهة الاضطرابات السياسية والاستيلاء على السلطة بالقوة. وتقرعنا بشدة الادعاءات الأخيرة بالاغتصاب والعنف الجنسي في أوكرانيا في أعقاب العدوان الروسي.

تقع على عاتق الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له، ولكن أدوار المنظمات الإقليمية، إلى جانب الآليات الدولية، هي أيضاً حاسمة في التمسك بمبادئ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونشيد في هذا الصدد بالمنظمات الإقليمية الـ ١٢ التي اعتمدت خطط عمل إقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن أو تقوم بوضعها.

وبينما أشجع جهودها بشكل أكبر، أود أن أطرح ثلاث نقاط بشأن دور المنظمات الإقليمية.

أولاً، ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تشارك عن كثب في عمل مجلس الأمن بشأن الإنذار المبكر بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ويتعين على المجلس أن يولي الاعتبار الواجب لرصد المنظمات الإقليمية وتحليلها لإرهابات العنف الجنسي في حالات مثل عدم الاستقرار السياسي، والتغييرات غير الدستورية في السلطة، وتصاعد النزعة العسكرية في المناطق.

ثانياً، ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تعزز التعاون مع السلطات الوطنية والمحلية لتحسين وإصلاح الأطر القانونية والمؤسسية في مجال

وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يكون للتعاون عبر الإقليمي، القائم على تقاسم أفضل الممارسات وتقسيم العمل بتنسيق من مجلس الأمن، أثر إيجابي على تعزيز ثقافة السلام التي تضع النساء والفتيات في صميم الجهود الدولية، وكذلك على سد الفجوة بين الالتزامات والتنفيذ.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد كوريتش هرفاتينيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية. وأود أن أشكر الرئاسة الألبانية، وكذلك معالي الوزيرة أولتا جاتشكا ومقدمي الإحاطات. وتتضم كرواتيا إلى الدعوات إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن.

وفي سياق الانقلابات العسكرية والاضطرابات السياسية والاستيلاء على السلطة بالقوة، كثيرا ما تكون المرأة هدفا رئيسيا، حيث تؤدي أنماط جديدة من العنف إلى زيادة انعدام الأمن وعدم المساواة التي تؤثر عليها بشكل مباشر. ويكتسب العنف الجنسي والجنساني، المنتشر أصلا على نطاق واسع، زخما في مثل هذه الحالات ويصبح أداة للقمع والترهيب السياسي. ويسهم تزايد انعدام الأمن في خلق جو من الخوف، في حين أن النساء كثيرا ما يحرمن من العمل والتعليم. وحتى في مثل هذه الحالات الخطيرة، تتاضل النساء بشجاعة من أجل حقوقهن. وفي أفغانستان، تحتج النساء منذ أشهر متتالية. وفي السودان، كانت النساء من أوائل من احتجوا على الانقلاب وما زلن يقمن بدور بارز في حركة الشارع. وبالمثل، كن في طليعة الثورة في السودان، لكن تم تهميشهن إلى حد كبير في العملية السياسية الرسمية في أعقاب ذلك.

ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تسهم من خلال الوساطة ومنع تصعيد النزاع، ويمكن أن تساعد في وضع المرأة في المقدمة. كما وضعت منظمات إقليمية مختلفة أطرا لتعزيز حماية النساء والفتيات من انتهاكات حقوق الإنسان. والنساء عوامل للتغيير، فضلا عن كونهن

بين الجنسين وتمتع الجميع بحقوق الإنسان على قدم المساواة. ومما يؤسف له أن النساء والفتيات يتأثرن بشكل مفرط بهذه التهديدات الأمنية.

وإزاء هذه الخلفية، يكتسي دور المنظمات الإقليمية أهمية حاسمة في صون السلم والأمن المستدامين، مع تعزيز حماية حقوق الإنسان والمشاركة في عمليات السلام على قدم المساواة بين الجنسين.

إن العديد من المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرها، قد اعتمدت بالفعل خطط عمل أو استراتيجيات بشأن المرأة والسلام والأمن أو تقوم حاليا بوضعها. وينبغي ألا يتم تنفيذ وثائق السياسات الإقليمية هذه من جانب المنظمات المعنية فحسب بل وأيضا من جانب الدول الأعضاء فيها تمشيا مع خطط عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، مما يعزز اتساق السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويمكن في الوقت نفسه أن يكون التنسيق بين مختلف الشركاء الإقليميين في إطار هيكل الأمم المتحدة مفيدا في تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة والربط بين الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وغني عن القول إن جميع المنظمات تقريبا تعتبر صون السلام والأمن على الصعيد الإقليمي أولوية عليا. ونتيجة لذلك طورت الدراية والأدوات والآليات المناسبة للوساطة ومنع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام. وتشجع المنظمات الإقليمية الحلول المحددة السياق والمصممة خصيصا لمواجهة التحديات الإقليمية التي تهدد الأمن، والتي يمكن أن تكون أيضا بمثابة بيئات آمنة للحوار الشامل والتعاون الهادف بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، مثل الدول ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. ولذلك فإن السبيل الوحيد لتعزيز المشاركة المتساوية بين الجنسين في عمليات صنع القرار، فضلا عن وضع سياسات فعالة تراعي المنظور الجنساني، هو إدماج المنظور الجنساني بصورة منهجية على نطاق الهيكل التنظيمي.

لتحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن والعدالة. وندعو إلى اعتماد نهج قائم على الحقوق، لأن حماية حقوق المرأة، بما في ذلك صحتها وحقوقها الجنسية والإنجابية، تعني حماية حقوق جميع أفراد المجتمع ككل.

ثانياً، وفقاً لتقرير "منع نشوب النزاعات، وتحويل العدالة، وضمان السلام: دراسة عالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥"، فإن مشاركة المرأة تخلق زيادة بنسبة ٣٥ في المائة في احتمال التوصل إلى اتفاق سلام مستدام يدوم ١٥ عاماً. وتمشيا مع القرارين ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، نحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك جميع المنظمات الإقليمية، على اتخاذ تدابير فعالة لكفالة وزيادة مشاركة النساء، بكل تنوعهن، في جميع مراحل عمليات السلام، ولا سيما من خلال المشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمدافعات عن حقوق الإنسان والعاملات في مجال بناء السلام لكفالة قدرتهن على العمل في بيئة آمنة وإشراكهن على جميع مستويات عمليات صنع القرار السياسي.

ثالثاً، نود أن نبرز أهمية الوسيطات، مع الاعتراف بالشبكات القيمة التي تدعمها المنظمات الإقليمية مثل شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي. وفي كثير من الأحيان، لا يتم إشراك الوسيطات في عمليات السلام الرسمية. ونعتقد أنه بإمكانهن الاضطلاع بدور رئيسي في كسر الهيمنة الذكورية على المفاوضات، وأن المنظمات الإقليمية يمكن أن تعزز نشر كبار الخبراء المؤهلين. ويمكن للمنظمات الإقليمية، التي تعمل بالتنسيق مع الحكومات الوطنية، أن تعزز تبادل المعارف بشأن مكان وكيفية تلقي المرأة تدريباً رسمياً لتصبح وسيطة وأن تشاطر مجموعة أدوات بشأن كيفية تطوير التدريب على الصعيد الوطني أو الإقليمي.

وكما يؤكد التقرير السنوي للأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2022/272)، فقد أعقب عمليات الاستيلاء على السلطة مؤخراً انعدام الأمن على نطاق واسع، وصدمات اقتصادية، وانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام العنف الجنسي. ولهذه الانتهاكات أثر غير متناسب على النساء والفتيات، سواء في

من بناء السلام. ونحن جميعاً على دراية بالبيانات التي لا جدال فيها والتي تبين أن إشراك المرأة في المفاوضات وعمليات السلام يؤدي إلى سلام أكثر استدامة. وعلى العكس من ذلك، فإن إقصاء المرأة من السياسة يؤثر سلباً على الحوار السياسي والتوازن الاجتماعي في بلد ما، مما قد يؤدي إلى اضطرابات.

وعلى بعد خطوات منا فقط، في حديقة الأمم المتحدة، يوجد نصب تذكاري، هو نصب السلام. وهو عبارة عن تمثال امرأة على حصان تقود رمزياً أمم العالم نحو السلام. ويجسد ذلك النصب التذكاري الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وينبغي لنا أن نستلهم من ذلك العمل الفني المؤثر وأن نحیی رسالته.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلّم باسم بلدان اتحاد بنلوکس، وهي بلجيكا ومملكة هولندا، وبلدي، لكسمبرغ.

وتؤيد بلدان اتحاد بنلوکس تأييداً تاماً البيانين اللذين أُلّي بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

ونشكر ألبانيا على تنظيم مناقشة اليوم بشأن دور المنظمات الإقليمية في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وعلى جهودها الرامية إلى إدماج هذه الخطة في عمل المجلس. ونرحب بالإحاطات التي قدمت اليوم والحوارات المنتظمة التي يجريها مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية، التي تؤدي دوراً تكميلياً مهماً في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الميدان. ويجب أن نواصل العمل معاً لتنفيذ الإطار المعياري بشأن المرأة والسلام والأمن. وبينما نرحب باعتماد العديد من المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأوروبي، وعدة دول أعضاء، لخطط عمل تتعلق بالمرأة والسلام والأمن، نعتقد أنه ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تواصل وضع وتنفيذ سياسات وأنشطة وحملات للدعوة لصالح جميع النساء والفتيات المتضررات من النزاع. ونعتقد أن من الضروري استخلاص الدروس من الأزمات السابقة والحالية، ولذلك نود أن نبدي الملاحظات الأربع التالية.

أولاً، يجب أن نعمل معاً لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومشاركتها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وهي شروط أساسية

حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في سياق مسائل السلام والأمن. ويجب أن نحمي بصورة فعالة وحاسمة جميع المكاسب التي تحققت في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ولا تزال جنوب أفريقيا ترى أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تستند إلى واحد من أكثر الأسس المعيارية والمؤسسية شمولاً. بيد أن التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات لا يزال منعزلاً في مجالات محددة، مثل التمثيل الناقص للمرأة وتمهيشها واستبعادها في عمليات صنع القرار والمفاوضات وجهود الوساطة في عمليات السلام والانتخابات. ويساورنا القلق إزاء عدم إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وتزايد أعمال التخويف والانتقام والعنف والاعتداء الجنسيين ضد النساء والفتيات، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان، في حالات النزاع والعمليات الانتقالية. وقد سلط الضوء بشكل صارخ على هذه العناصر في تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2022/272) في آذار/مارس.

وتتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومعالجة الثغرات في تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها المؤسسات المالية، دوراً قيمياً.

وفي ذلك السياق، فإن تعميم مراعاة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مناقشات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام أمر ضروري لضمان التصدي الشامل للتحديات التي تواجه تنفيذ الخطة.

وإدراكاً للتحديات القائمة والتهديدات المحتملة التي قد تؤدي إلى التراجع عن الالتزامات الزائدة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تود جنوب أفريقيا أن تقدم التوصيات التالية.

أولاً، في إطار حماية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، من المهم أن تعتمد الدول الأعضاء تدابير مؤسسية وسياساتية وتشريعية تتصدى للحواز التمييزية ضد المرأة حتى يتسنى لها الحصول على فرصة متساوية لتكون جزءاً من عمليات التخطيط وصنع القرار.

أفغانستان أو السودان أو مالي أو ميانمار. ونشهد أيضاً وقوع مثل هذه الانتهاكات في الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا. وبالنظر إلى دور المنظمات الإقليمية في عقد الاجتماعات، فإنها تتحمل مسؤولية كفالة أن تنعكس الشواغل المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في أحكام محددة من اتفاقات السلام. وينبغي ألا تمر انتهاكات القانون الدولي من دون عقاب، كما أن العفو عن جرائم العنف الجنسي غير مقبول أبداً. ومن الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نضاعف جهودنا للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية. ويمكن للمجلس أن يعول على التزام بلدان اتحاد بنلو كس الراسخ ودعمها في ذلك الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر ألبانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم. نغتنم هذه الفرصة للتبوية بالإحاطة التي قدمها الأمين العام صباح اليوم، ونشكر جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة.

وتؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي سيدلي به ممثل ألمانيا بصفته الرئيس المشارك لمجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية لدى الأمم المتحدة، والبيان الذي سيدلي به ممثل كندا، بالنيابة عن أصدقاء القرار ١٣٢٥.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية في سياق مناقشة اليوم والغرض منها.

أولاً، تكرر جنوب أفريقيا تأكيد التزامها بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على النحو المتوخى في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وجميع القرارات اللاحقة. ولا نزال نسترشد بخطة عملنا الوطنية والاستراتيجية الإقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فضلاً عن استراتيجية الاتحاد الأفريقي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتهدف تلك الآليات إلى معالجة القيود المفروضة على تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة والهادفة في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما أنها تدافع بشكل حاسم عن

بحقوق المرأة فحسب؛ بل هي أيضا مسألة تتعلق بحقوق المرأة. إنها في المقام الأول مسألة أمنية تهتم المجتمع بأسره. وفي ضوء ذلك، نتمسك بأهمية تبسيط الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع مناقشات المجلس ذات الصلة.

وقد أنجز الكثير منذ اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد عززنا الوعي ووضعنا إطارا أقوى للسياسات، وتوجد آليات جديدة للرصد والإبلاغ. ومع ذلك، وبعد مرور ٢٠ عاما، لا تزال النساء والفتيات يتحملن بشكل غير متناسب عبء النزاع والاضطرابات، ولا يزالن ممثلات تمثيلا ناقصا أو غير ممثلات في جهود عملية السلام على الرغم من مساهمتهم البناءة في حل النزاعات على المستوى الشعبي.

وأود أن أشيد بجميع النساء اللواتي يعشن خائفات على سلامتهن وسلامة أسرهن في سياقات الحرب والعنف، ولا سيما في أوكرانيا وأماكن أخرى. إنهن أمهات وبنات وزوجات، ولكنهن أيضا عاملات في مجال بناء السلام ومدافعات عن حقوق الإنسان وناشطات وقيادات مجتمعية، وعلى استعداد للمساهمة في تشكيل وتوجيه الطريق إلى السلام الدائم. ويجب أن نسمع أصواتهن.

ويجب أن نضع المرأة في صميم جميع جهودنا، وأن نعمل بطريقة متماسكة على مختلف المستويات الوطنية والدولية والإقليمية. وعلى الصعيد الوطني، تنفذ إيطاليا حاليا خطة عملها الرابعة بشأن المرأة والسلام والأمن. وبالتوازي مع ذلك، نواصل المشاركة، جنبا إلى جنب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، في تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي ذات الصلة للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٤.

وقد عززنا شراكتنا مع منظومة الأمم المتحدة لصالح النساء والفتيات من خلال زيادة التمويل الأساسي والالتزامات المتعلقة بالسياسات. كما نؤمن بإيماننا راسخا بالفوائد التي يوفرها وجود موظفات مندمجات بشكل جيد في عمليات حفظ السلام.

وعلى الصعيد الإقليمي، أطلقت إيطاليا شبكة الوسيطات المتوسطيات، التي ازداد نطاقها على مر السنين وأسهمت في إنشاء

ثانيا، ينبغي تعزيز الهيئات الانتخابية والمؤسسات القضائية حتى تتمكن من محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ومنتهمي القانون الدولي. فالمساءلة والتصدي لإفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب يمكن أن يكونا رادعا لمزيد من الانتهاكات وتحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات والناجين منها.

والتبادلات المنتظمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى وتبادل أفضل الممارسات أمران حاسمان في معالجة النزاعات ومنع تصعيد أو ظهور نزاعات جديدة، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى تلك النزاعات.

وأختتم بياني بالحث على التعاون مع لجنة بناء السلام ومجلس الأمن والاستفادة من دورها الاستشاري والتنسيقي. ونشيد بجهود المجلس في دعوة النساء العاملات في مجال بناء السلام إلى تقديم الإحاطات، ونأمل أن تجد توصياتهن بشأن المرأة والسلام والأمن مكانا في ولايات بعثات حفظ السلام عندما يناقشها مجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إيطاليا بمبادرة ألبانيا لعقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى، التي تتيح لنا الفرصة لنجدد دعمنا القوي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وتود أن تدلي ببعض الملاحظات بصفة وطنية.

إن تعزيز الإدماج الكامل والفعال والهادف للمرأة في جميع مجالات الحياة العامة وفي عمليات صنع القرار الرئيسية أمر أساسي لإحداث التغيير وتعزيز التعايش السلمي. وهذه مهمة تبدأ في أوقات السلم، وتشارك فيها المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني الشعبية، وتساعد على تعزيز قدرة مجتمعاتنا على الصمود ومنع نشوب النزاعات. والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليست مسألة تتعلق

من خلال دورها الاستشاري وعقد الاجتماعات، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك مؤسساتها المالية الإقليمية، بهدف دعم المنظمات النسائية ومبادرات بناء السلام. ونحث جميع الجهات الفاعلة والشركاء في منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الملكية المحلية لجهود بناء السلام، فضلا عن دعم خطط العمل والأطر والآليات الوطنية والإقليمية القائمة بالفعل.

ثالثا، يسر المجموعة أن تبلغ المجلس بأن شبكة القيادات النسائية الأفريقية قد أنشأت حتى الآن ٢٩ فرعا وطنيا في جميع المناطق الخمس في أفريقيا. وفي حين أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، يسرنا أن المجموعة قد تعجيل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالخطوة في أفريقيا من خلال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي - مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واتحاد نهر مانو والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي لديها آلياتها الإقليمية وخطط عملها الإقليمية الخاصة بها.

وأكد المنتدى الأفريقي الثاني المعني بالمرأة والسلام والأمن الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ ضرورة تعزيز رصد وتقييم الأطر والآليات القارية.

نغتتم هذه الفرصة لندرد النداءات التي وجهتها لجنة بناء السلام بأن تكفل الدول الأعضاء تمويلا كافيا ومستداما ومرنا ويمكن التنبؤ به لبناء السلام، الذي كثيرا ما يدعم تنفيذ المنظمات الإقليمية للخطوة.

رابعا، تؤكد المجموعة مجددا دعمها الكامل للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتمكنت شبكة القيادات النسائية الأفريقية من تفعيل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات متابعته بشكل مبتكر من خلال العمل محليا وإقليميا، والتركيز على المبادرات المحلية من خلال الفروع الوطنية للشبكة والقيام ببعثات رفيعة المستوى لتقصي الحقائق وتعزيز أصوات النساء والفتيات اللاتي أسكتهن عواقب الحرب. على سبيل المثال، نظمت الشبكة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ بعثات تضامن افتراضية عبر الإنترنت إلى مالي وموزامبيق، مع تسليط الضوء على التحديات

التحالف العالمي لشبكات الوسيطات الإقليميات، التي شملت أصواتا من مختلف مناطق العالم تطالب بالتعجيل بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفي الختام، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون قادرة على الاعتماد على الإسهام الأساسي للمنظمات الإقليمية في تنفيذ الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، واغتنام الفرص التي يتيحها قربها من الحقائق المحددة على أرض الواقع. وهناك الكثير من الأدلة على أنه عندما تشارك المرأة مشاركة مجدية، فمن المرجح أن تعالج محادثات السلام الأسباب الجذرية وأن تسفر عن نتائج أكثر استدامة. وأود أنؤكد أن إيطاليا ستظل منخرطة بنشاط في السعي إلى تحقيق هذا الهدف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة ليندترسي (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية لدى الأمم المتحدة، التي تشارك في رئاستها جنوب أفريقيا وألمانيا. ونشكر الرئاسة الألبانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، مع التركيز على دور المنظمات الإقليمية. يتسم موضوع المناقشة المفتوحة بحسن توقيته بالنظر إلى تركيزنا جميعا على تنفيذ الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أعقاب قراراته العشرة، التي تمثل إطارا معياريا قويا يمكننا أن نبني عليه أعمالنا.

كما نشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة. وفي سياق مناقشة هذا الصباح، تود المجموعة أن تسلط الضوء على النقاط الخمس التالية.

أولا، نحث المجلس بقوة على أن يعمق، في عمله، جهوده الرامية إلى التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات العالمية بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جميع الجوانب، على جميع المستويات ومن بداية عمليات السلام والأمن.

ثانيا، لضمان التنفيذ الفعال، تتطلب الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن شراكات قوية بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام،

في أعمال شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة وشبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وشاركت أيضا في إنشاء شبكة الوسيطات العربيات التي انضمت مؤخرا إلى التحالف العالمي. وانضمت مصر أيضا إلى شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن التي أنشأتها إسبانيا، وتشارك بنشاط في اجتماعاتها.

ومن الجدير بالذكر دائما أن أفريقيا كانت أول من وضع الخطة هذه على جدول أعمال المجلس بمبادرة من ناميبيا الأمر الذي أدى إلى صياغة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونعتقد أن أفريقيا اتخذت خطوات هامة إلى الأمام لضمان التنفيذ الفعال لخطة العمل في أفريقيا بإطلاق إطار قاري للإبلاغ عن تنفيذ خطة العمل.

إن للمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية دورا محوريا تؤديه لتعزيز التزام الدول بتنفيذ الخطة وتوفير الدعم اللازم لها بواسطة المجتمع الدولي، وخاصة المؤسسات المالية الدولية.

ومن الأهمية بمكان إنشاء آليات للتنسيق بين المانحين والشركاء والهيئات التنفيذية لضمان استمرارية الخطة وفعاليتها مع التركيز بوجه خاص على الملكية الوطنية والتعاون مع الكيانات الوطنية أثناء عملية التنفيذ.

تواصل مصر حاليا وضع أول خطة عمل وطنية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولكننا نعتقد أنه لا يكفي مجرد اعتماد خطط بشأن خطة العمل. ويجب علينا أيضا تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الخطط والتعهدات، وخاصة للبلدان الأفريقية بناء على طلبها لبناء قدراتها في ذلك الصدد وتنفيذ تلك الخطط الطموحة، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تعاني من النزاعات المسلحة أو في حالات ما بعد النزاع.

علاوة على ذلك، كان فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، من أوائل القادة الذين انضموا إلى مبادرة "منتدى القادة" المعني بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين في

التي تواجه النساء والفتيات في مراحل الانتقال السياسي وتلك التي يسببها التطرف العنيف، فضلا عن الاستجابة لها.

أخيرا، تتبنى المجموعة على جميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جميع أنحاء العالم لعملها على سد الثغرات المتبقية التي تشكل تحديا للتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وجميع قراراته اللاحقة. ونحث أيضا على تعزيز التنسيق فيما بينها، بما في ذلك تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، سيكون تقصيرا من قبل المجموعة ألا تشدد على أهمية تسليط الضوء باستمرار - ليس فقط على محنة المرأة، بما في ذلك المجتمع المدني وبناء السلام في جميع أنحاء العالم، ولكن أيضا على مساهماتها البناءة والأساسية في المساواة بين الجنسين في الحوكمة السياسية وصنع القرار وإصلاح قطاع الأمن، فضلا عن حياتها الخاصة. كما تعلمنا من خبرات المرأة وتبادلنا أفضل الممارسات في مواجهة أكثر التحديات إلحاحا التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء، بما في ذلك الاستجابات لجائحة مرض فيروس كورونا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنيئ للبنانيا على رئاستها لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات على تعليقاتهم القيمة.

تؤكد مصر على أهمية التنفيذ الكامل لخطة العمل على النحو المنصوص عليه في القرارات ذات الصلة، بما في ذلك تحقيق التوازن بين عناصره الأربعة - الوقاية والحماية والمشاركة والإغاثة والإنعاش - مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل بلد لضمان مشاركة أكبر للمرأة في حالات النزاع المسلح والبلدان الخارجة من النزاع.

وتؤكد مصر مجددا أهمية مشاركة المرأة على طاولة المفاوضات وبناء قدراتها لتمكينها من المشاركة بفعالية في مفاوضات السلام وجهود بناء السلام. لقد اضطلعت مصر بدور حاسم في إنشاء التحالف العالمي للشبكات الإقليمية للنساء الوسيطات وشاركت بنشاط

كما أن الالتزام السياسي على المستوى الرفيع ضروري - ليس لكي تنفذ البلدان خطة العمل بفعالية فحسب - بما في ذلك من خلال خطط عملها الوطنية - بل أيضا لأجل التنفيذ الفعال لخطط العمل الإقليمية أو دون الإقليمية.

ويجب أن نحافظ على فهم مشترك لعالمية خطة العمل وأن نركز في الوقت نفسه نهجنا على السياقات الإقليمية والمحلية التي تشمل التزامات المرأة والسلام والأمن وتعزيز القيادة النسائية.

يجب على المنظمات الإقليمية أن تتشاطر أفضل الممارسات مع المنظمات دون الإقليمية، لأن جهودها ربما تعزز بعضها بعضا. وهناك أيضا أهمية للمؤسسات الوطنية التي تدعم المنظمات الإقليمية. ومن الأمثلة على ذلك مركز السلام الدولي للمرأة، الذي أطلق في ناميبيا في عام ٢٠٢٠ وأنشئ لتعزيز الابتكار الإقليمي والدولي للمضي قدما في تنفيذ خطة العمل وتعزيز قدرة الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية في مجال حفظ السلام وبناء السلام متعدد الأبعاد.

ولا يزال العمل مع المجتمع المدني أساسيا لتنفيذ خطة العمل على الصعيد الإقليمية والوطنية والمحلية بطريقة فعالة. ولذلك، بات من المهم وجود آليات لربط المجتمع المدني بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وينبغي للمنظمات الإقليمية أن تركز أهدافها ومؤشراتها على المجالات التي يوجد لها فيها تأثير مباشر - على سبيل المثال، عن طريق تحديد أهداف لمشاركة المرأة مشاركة مجدية في عمليات السلام تحت رعاية تلك المنظمات. ويجب على المنظمات الإقليمية أيضا أن تحسن تبادل المعلومات فيما بينها وأن تدمج نظم الإنذار المبكر لمنع نشوب النزاعات في أطرها الإقليمية بغية تعزيز التأهب الفعال للنزاعات وتدابير التصدي لها.

أخيراً، لا يمكن المبالغة في التشديد على حماية حقوق المرأة وأهمية مشاركتها وقيادتها في منع نشوب النزاعات وحلّها وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وثمة أثر حَفَاز لخطط العمل الإقليمية من خلال تشجيع وضع خطط عمل وطنية والتوفيق بين عمل فرادى

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتغخر مصر بمناصرتها للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين منذ دورتها الحادية والسبعين، وآخرها القرار ٣٢١/٧٥ الذي أُتخذ في أيلول/سبتمبر الماضي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن المرأة عامل أساسي للتغيير خلال فترة الانتقال من مرحلة النزاع إلى التنمية. ولا مناص من تمكين المرأة أمر لبناء مجتمع معافى ومتماسك يهدف إلى تحقيق السلام المستدام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ناميبيا.

السيدة كوزي (ناميبيا) (تكلمت بالإنكليزية): تشكرم ناميبيا، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن. نتشجع كما هو الحال دائما بالتأييد الساحق لعقد هذه المناقشة المفتوحة.

لقد انبثق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن الحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة في الجهود والعمليات الرامية إلى تحقيق السلام والأمن ومنع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات وحماية المرأة في حالات النزاع وغيرها، بما في ذلك في سياق الاستيلاء غير المأذون به على السلطة.

وتبين الأدلة الموثقة أنه على الرغم من أن السلام يكون أطول أمدا بمشاركة المرأة بصورة فعالة في السلام والأمن والعمليات الإنسانية، فإن تلك الميزة لا تترجم باستمرار إلى إدماج المرأة أو مشاركتها في مفاوضات السلام وآليات التنفيذ.

تضطلع المنظمات الإقليمية بدور حاسم في تنفيذ خطة العمل برمتها. وفي ذلك الصدد، أنثي على القيادة الهامة للاتحاد الأفريقي في النهوض بخطة العمل والتأثير عليها.

أود أن أتشاطر بعض النقاط الرئيسية التي يعتبرها وفد بلدي حاسمة لنجاح مشاركة المنظمات الإقليمية.

بحقوق المرأة والمنظمات الأهلية التمويل اللازم، على الرغم من أنها تنتقل بسرعة من البرمجة المجتمعية إلى توفير الخدمات الإنسانية الحاسمة عندما تبدأ النزاعات. وباختصار، فإن التحديات التي تواجه تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد العالمي عديدة وتحتاج إلى التركيز المستمر من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن.

وتشيد النمسا بألمانيا على جهودها الرامية إلى تسليط الضوء على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المجلس بعقد مناقشة اليوم، التي تركز على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وبعد الاستماع إلى مقدمات الإحاطات وغيرهن من المتكلمين، يبدو أن الاستنتاج الرئيسي الذي يمكن أن نستخلصه من مناقشة اليوم هو أن المجتمع الدولي يحتاج إلى المنظمات الإقليمية لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وينبغي للمنظمات الإقليمية والمجلس التعاون في إصفاء الطابع المحلي على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتوسيع نطاقها انطلاقاً من المجلس عن طريق الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية إلى مستوى السياسات المحلية. ويجب أن يؤخذ دور المجتمع المدني في تلك الجهود، ولا سيما منظمات حقوق المرأة، في الحسبان تماماً على صعيد التخطيط والتنفيذ على حد سواء. ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تعزز مساءلة أعضائها فيما يتعلق بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عن طريق تتبع التنفيذ على الصعيد الوطني. وعندما يواجه أحد أعضائها اضطراباً سياسياً، يمكن للمنظمة الإقليمية أن تتدخل لتقديم جهود الوساطة والحماية والإغاثة والإنعاش.

وأود أن أختتم بياني بمثالين على جهود المنظمات الإقليمية التي نؤيدها.

في شرق أفريقيا، ما فتئت النمسا شريكاً قديماً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتعزيز برنامج السلام والأمن التابع للهيئة. وتدعم النمسا أيضاً جهود الاتحاد الأفريقي للإسهام في الحلول السلمية للنزاعات في أفريقيا.

الدول الأعضاء. وتتمتع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بصلاحيات الدعوة إلى عقد اجتماعات، قد لا تملكها فرادى الدول الأعضاء في ميدان حل النزاعات - ويجب استغلال تلك الصلاحيات استغلالاً إيجابياً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): ترحّب النمسا بالإحاطة

التي قدمتها سفيرة الاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الجنسانية والتنوع، السيدة ستيلار رورنر - غروباتشيتش. ونؤيد أيضاً البيانين اللذين أدلى بهما كل من المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

في هذا الصباح، سمعنا من مقدمات الإحاطات - وهن خمس سيدات مثيرات للإعجاب للغاية من قيادات المنظمات الإقليمية - أنه يجري في أحيان كثيرة جداً إزالة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من سلم الأولويات عندما تواجه دولة ما نزاعاً مسلحاً أو اضطراباً سياسياً أو استيلاء على السلطة بالقوة. ويبدو أن القوة المعيارية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، المكرسة في ١٠ قرارات لمجلس الأمن، تتلاشى عندما تنتقل الحكومات من الوضع العادي إلى وضع الطوارئ. وكما جرى إيضاحه جلياً في وقت سابق اليوم، فإن ذلك أمر يفترق إلى المسؤولية ويأتي بنتائج عكسية ويجب أن يتغير.

وفي المناقشة المفتوحة السنوية التي يجريها مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن في تشرين الأول/أكتوبر من كل عام، يسلط تقرير الأمين العام الضوء على الثغرات الكبيرة في تنفيذ الركائز الأربع للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فمشاركة المرأة في مفاوضات الهدنة والسلام مهمشة. وحماية النساء والفتيات من العنف الجنساني والعنف الجنسي غير فعالة. ولا تزال الجريمة البشعة المتمثلة في العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، مستمرة. وجهود منع تلك الأشكال من العنف غير كافية بسبب انعدام المساءلة. وتفترق جهود الإغاثة والإنعاش والصلة بين المعونة الإنسانية والمساعدة الإنمائية وبناء السلام إلى منظور مخصص للمساواة بين الجنسين. وفي كثير من الأحيان، لا تتلقى المنظمات المحلية المعنية

ويعرب وفد بلدي عن إعجابه بالدور الذي يؤديه أعضاء المجلس المنتخبون في ذلك الصدد، ونأمل أن نرى تلك الجهود تتجلى بصورة متزايدة في تنفيذ الخطة على أرض الواقع، بدعم من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وخلال فترة عضوية إكوادور في المجلس للفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٤، ستكون الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أيضاً إحدى أولوياتها.

إن التعاون مع المنظمات الإقليمية، على النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أداة ملموسة لتعزيز فعالية جهود مجلس الأمن. وفي حالة مناطق النزاع، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تساعد في زيادة فعالية الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسويات سلمية للمنازعات من خلال بناء الثقة والقدرات، فضلاً عن التحقق والرصد، وكلها تظل ذات صلة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ويعزز بعضها بعضاً.

ومن خلال ضمان بيئة مستقرة، ولا سيما اتباع نهج عدم التسامح مطلقاً إزاء العنف الجنساني والانتهاك الجنسي ضد المرأة، يمكن للدول أن تيسر مشاركة المرأة في جهود الاستجابة للأزمات وأن تعزز التماسك الاجتماعي والتنمية والوقاية على الصعد المحلية والدولية والإقليمية.

من ناحية أخرى، فإن الاستيلاء على السلطة بالقوة لا يؤثر على حقوق المرأة فحسب، بل إن جميع المحاولات الرامية إلى خرق سيادة القانون تقوّض أيضاً حالة السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. ولهذا السبب، ندين بشدة جميع أعمال العنف.

وأود أن أبرز حقيقة أن البعثات السياسية الخاصة ما فتئت تتعاون مع المنظمات الإقليمية لزيادة إدماج الالتزامات المقطوعة فيما يتعلق بأولويات المرأة والسلام والأمن وتحسين متابعة تنفيذها. ويجب أن نشجع ونعزز خطط العمل الإقليمية في ذلك المجال، والتي تستفيد أيضاً من إسهام منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية.

خلال الحوار التفاعلي الذي أجرته اللجنة الرابعة بشأن البعثات السياسية الخاصة في ٣ حزيران/يونيه، خاطب وفد بلدي السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، وتحديداً

وفي سياق عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، تؤيد النمسا جميع الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإنهاء الحرب بسرعة، بما في ذلك من خلال الدبلوماسية البرلمانية التي يدعمها الممثل الخاص للحوار البرلماني بشأن أوكرانيا، السيد راينهولد لوباتكا (النمسا) الذي عينته الجمعية البرلمانية للمنظمة مؤخرًا.

وهذان مثالان فقط على العديد من الجهود الإقليمية ودون الإقليمية الممتازة الأخرى التي يمكن أن تكون نموذجاً لأفضل الممارسات من حيث كيفية الإسهام، من خلال المنظمات الإقليمية، في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونتطلع إلى زيادة تعزيز جهودنا في هذا الصدد على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد إسبينوسا كانيساريس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنيئ ألبانيا على الطريقة الشفافة التي ترأست بها مجلس الأمن في النصف الأول من شهر حزيران/يونيه. وأشيد بتنوع المواضيع المدرجة في جدول أعمال المجلس، بما في ذلك الحالات في ليبيا ومالي واليمن، فضلاً عن جلسات الإحاطة بشأن عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (انظر S/PV.9058) والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر S/PV.9062)، على سبيل المثال لا الحصر. وأود أيضاً بالمناقشة المفتوحة بشأن المسألة التي عقدت في ٢ حزيران/يونيه (انظر S/PV.9052)، وهي مناقشة وثيقة الصلة أيضاً بمناقشة اليوم.

وأشكر مقدمات الإحاطات على بياناتهن التي قدمنها في هذا الصباح.

وأود أيضاً أن أبرز قيادة الأعضاء غير الدائمين في المجلس في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فلم تعد تلك الخطة مقتصرة على الاحتفال بذكرى اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر من كل عام والاحتفال باليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس من كل عام - بل أصبحت الآن متضمنة في جدول الأعمال الشهري للمجلس.

والأمن بأن خطط العمل الوطنية يمكن أن تكون أدوات هامة لتوجيه جهود التنفيذ. وقد سرنا أن نرى أنه إلى جانب البلدان والأقاليم البالغ عددها ٩٨ التي اعتمدت خطط عمل مخصصة بشأن المرأة والسلام والأمن، فإن ١٢ منظمة إقليمية لديها بالفعل استراتيجيات أو خطط إقليمية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لدعوة أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين إلى اتباع ذلك النهج بغية تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة المشاركة المجدية للمرأة والنهوض بها.

ونود أن نشدد على أن المرأة لا تسهم بشكل جوهري في منع النزاعات وحلها فحسب، بل إنها لا تزال تتأثر أيضا بشكل خاص بحالات النزاع. وفي ذلك الصدد، نشعر بالرعب من مزاعم العنف الجنسي المرتبط بالنزاع الذي ترتكبه القوات الروسية، بما في ذلك الاعتصاب الجماعي والاعتصاب المرتكب أمام الأطفال، الذي يبعث على الأسى بوجه خاص. وتدعو سلوفاكيا إلى الوقف الفوري للأنشطة العسكرية الروسية في أوكرانيا والانسحاب غير المشروط لجميع القوات الروسية من كامل أراضي أوكرانيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد كولهانيك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أشكر الرئاسة الألبانية لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة الهامة التي جاءت في الوقت المناسب. ومع تزايد عدد النزاعات في العالم، تزداد أهمية مناقشة السبل الفعالة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. والواقع أن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والفتيات في جميع مراحل عمليات السلام والجهود الأمنية، فضلا عن حماية حقوق النساء والفتيات، هي من بين أكثر الأدوات لدينا فعالية لكفالة استدامة السلام.

ومن الواضح تماما أنه في سبيل الوفاء بوعودنا، يجب علينا بذل جهود متسقة ومتضافرة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة. وتعكف الجمهورية التشيكية حاليا على تنفيذ خطة عملها

بخصوص التحضير لمناقشة اليوم. وطلبنا إليها أن توضح بالتفصيل الدعم المحدد الإضافي الذي يحتاج إليه مجلس الأمن والجمعية العامة بغية تحسين التعاون الإقليمي خدمة للجهود الرامية إلى تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. والرد الذي تلقيناه كان مباشرا وملموسا. فهناك عدد من المهام والآليات التي يمكن النهوض بها، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار والموارد، ومن أجل تحقيق ذلك، فإن الإرادة السياسية ضرورية. ونشاط ذلك الرأي، ولذلك نود اليوم أن نضيف أن توطيد التعاون من أجل تعزيز نظم المساءلة أمر حتمي إذا أردنا ردع الجهات الفاعلة الهدامة ومنع أي تراجع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد شاترنوش (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر البعثة الدائمة لألبانيا على تنظيم هذه الجلسة. وسلوفاكيا تشيد وترحب بالتقدم المحرز منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) نحو تحقيق مشاركة مجدية للمرأة في عمليات السلام والأمن. وإذ نراعي أننا نواجه حاليا أكبر عدد من النزاعات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فمن الأهمية بمكان أن يؤكد جميع أصحاب المصلحة دعمهم القوي للمشاركة المتساوية والكاملة للمرأة في جميع الجهود الرامية إلى إرساء وصون السلام والأمن الدوليين، مع اعتماد ودعم تدابير ملموسة ومحددة الأهداف لتحقيق تلك الغاية.

ونعتقد أن من الضروري لمجلس الأمن أن يواصل النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومناصرتها وتعزيزها بصورة منهجية ومتسقة في جميع أعماله. وتسهم المرأة في إنهاء النزاعات، واستعادة المجتمعات المحلية الممزقة، والحفاظ على السلام. ولذلك من الضروري تزويدها بالمهارات الأساسية، بما في ذلك التدريب المناسب، وإقامة الصلات بين صناعات القرار والقيادات النسائية، وضمان المشاركة الكاملة للمرأة في جميع عمليات صنع القرار ذات الصلة. ويجب أن يستند ذلك إلى مبدأ "يدا بيد"، ولذلك فإن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى مسألة ذات أهمية حيوية.

ونتفق تماما مع الاستنتاج الذي خلص إليه تقرير الأمين العام الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ (S/2021/827) عن المرأة والسلام

للسياق. إن مستشاري الشؤون الجنسانية وتحليل النزاعات على نحو يراعي المنظور الجنساني أمران أساسيان لإدماج المنظور الجنساني في تدخلاتنا ومداولتنا.

وأود أن أختتم بياني بتذكيرنا جميعاً بأننا، نحن الدول الأعضاء، قد التزمنا مراراً بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولدينا الولاية. فلنعمل معاً حتى تتمكن النساء والفتيات بكل تنوعهن من المساهمة في السلام المستدام والدائم والتمتع به.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيدة باسولس ديلغادو (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): تعرب إسبانيا عن امتنانها الشديد لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية الإسبانية لمناصرة قضايا المرأة. وهي في الوقت نفسه بعد شامل وحاسم لعمل مجلس الأمن، الذي نتشاطر معه هدف تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام.

إن الاستيلاء على السلطة بالقوة عن طريق الانقلابات، أينما يحدث في العالم، يقترن عموماً بتدهور احترام حقوق الإنسان، وهو ما يؤثر على النساء والأطفال على وجه الخصوص. إن استخدام القوة لفترات طويلة يزيد بشكل هائل من خطر التعرض للعنف الجنسي، كما رأينا للأسف مرات عديدة، ولذلك فإن مراعاة تلك العلاقة أمر ضروري أكثر من أي وقت مضى.

لا بد من أن نتمكن المرأة في أوقات السلم لكي يقل تعرضها للضرر في أوقات العنف. ويجب علينا أن نتمكن النساء من بناء السلام، والوسيطات، والصحفيات، والسياسيات، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والعاملات في مشاريع في المجال الإنساني لكي يساهمن في إنشاء أطر سياسية أساسية تحقق السلام والازدهار في بلدانهم.

وبالإضافة إلى إضفاء بعد جنساني في عمليات السلام، يتطلب تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التزاماً مهماً يقطع المجتمع المدني بوصفه طرفاً فاعلاً رئيسياً لضمان مشاركة المرأة على قدم

الوطنية الثانية للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥. ونود أن نشيد بجميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي وضعت خطط العمل لديها بشأن المرأة والسلام والأمن. واسمحوا لي أن أشجع الآخرين الذين لم ينضموا إلينا بعد على أن يفعلوا ذلك. وبصفة عامة، نرى أن هناك ثلاثة مجالات تتطلب إجراءات عاجلة.

أولاً، علينا أن نعزز جهودنا لمنع حالات العنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع والتصدي لها ومقاضاة مرتكبيها. وفي هذا السياق، تضطلع المنظمات الإقليمية بدور خاص في الإنذار المبكر والحماية والرصد وجمع الأدلة. والناجون من هذه الجرائم الشنيعة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الفظائع الروسية في أماكن مثل بوتشا وبوروديانكا، من بين أماكن أخرى، يستحقون الفصل في قضاياهم وإحقاق العدالة. وفي ذلك الصدد، نرحب بجميع الجهود التي تبذلها الكيانات الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة التابعة للدول لجمع الأدلة على العنف الجنسي والجنساني الذي تردد أن القوات المسلحة الروسية ترتكبه بشكل منهجي في أوكرانيا. فحالات الاغتصاب ولو كانت حالة واحدة لا تطاق. ونعتقد أن المسألة هي أفضل وسيلة للوقاية.

ثانياً، علينا أن نكفل بيئة آمنة وتمكينية للمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية لجميع النساء والفتيات، بمن فيهن ممثلات منظمات المجتمع المدني النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان. وغالباً ما تكون المنظمات التي تقودها النساء في طليعة الاستجابة للأزمات. ومع ذلك، يجري تهميشها وتفتقر إلى التمويل الكافي. وعلاوة على ذلك، غالباً ما تواجه أعمالاً انتقامية ومضايقات سواء عبر الإنترنت أو خارجه، وهو أمر غير مقبول. وفي هذا السياق، ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تكفل حصول المرأة على مقعد على الطاولة في جميع مراحل حل النزاعات وعمليات السلام وبناء السلام. ونشيد بالأمين العام على تحقيق التكافؤ بين الجنسين بين قيادته العليا، وندعو جميع المنظمات الأخرى إلى أن تحذو حذوه.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى البيانات والخبرات ذات الصلة لتحديد المجالات التي يتعين علينا مضاعفة جهودنا فيها وجعلها أكثر تحديداً

سيخصص جزء من التمويل لمشاريع منتدى المرأة التابع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي يهدف إلى تيسير تعميم النهج القائم على نوع الجنس وأولويات النساء والفتيات في مبادرات وأنشطة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وبالتالي الإسهام في تحقيق التنمية والاستقرار في المنطقة. ومما لا شك فيه أن تقديم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الدعم في عملية إعداد البرامج وتنفيذها سيساعد على ضمان أن يكون لعمل هؤلاء النساء أثر حقيقي وكبير في الميدان.

وتود إسبانيا أن تعرب عن دعمها المستمر والتزامها الراسخ بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويمكنكم، سيديتي الرئيسة، أن تعولوا علينا دائما لضمان أن تتخلص كل يوم الفجوة الهائلة بين ما تحقق في القرارات على الورق وما ينفذ تنفيذا حقيقيا وفعالا في الميدان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد كوبا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر ألبانيا على دعوتها لعقد هذه المناقشة. وأشكر أيضا جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

إن للمنظمات والآليات الإقليمية دورا ضروريا يساعد على تنفيذ الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقبل ثلاثة أشهر في هذه القاعة، سلطت إندونيسيا الضوء على ضرورة قيام مجلس الأمن بتعزيز مجالات مشاركته وتعاون مع المبادرات الإقليمية بشأن الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.8989). ويسعدني أننا صرنا اليوم قادرين على القيام بذلك.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، من المهم إبراز ما حققته الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من إنجازات وأوجه تقدم مهمة على الصعيد الإقليمي وتعزيز ذلك. فعلى مدى السنوات العديدة الماضية، شهدنا الكثير من قصص النجاح في تنفيذ مبادرات المرأة والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والوطني. ويمكن للمبادرات الإقليمية في كثير من الأحيان أن تأخذ زمام المبادرة في العمل العالمي فيما يتعلق بتنفيذ تلك الخطوة.

المساواة مشاركة كاملة ومجدية في عمليات الوساطة ومفاوضات السلام. فلن يكون هناك حل دائم لأي نزاع ما لم تشارك المرأة في مفاوضات السلام. ولن يكون هناك سلام دائم ما لم يتم تضمين حقوق النساء والفتيات في الإطار السياسي المعني بتحقيق السلام.

وقد تجسدت تلك المبادئ بوضوح في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والالتزام المهم لعام ٢٠٢٥، الذي أعلنته فنلندا وإسبانيا في مقر الأمم المتحدة في عام ٢٠١٩. ونعلم جميعا أن عمليات السلام التي تشمل الجميع وتكفل مشاركة المرأة واضطلاعها بأدوار قيادية تسفر دائما عن نتائج أكثر استقرارا واستدامة.

تدرك إسبانيا أن المنظمات الإقليمية الدولية عناصر فاعلة رئيسية لإجراء حوار أفضل مع المجتمع المدني في بلدانها الأعضاء، نظرا لتمتعها بما يلزم من المعارف والخبرات ورأس المال البشري لضمان زيادة فعالية البرامج والسياسات العامة الخاصة بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وترى إسبانيا أن التعاون على المستوى المتعدد الأطراف يعمل كحافز يوفر الدعم الفعال لتنفيذ الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما على الصعيد المحلي. ويبدو أنه من المهم والضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى ترجمة الخطوة إلى برامج ملموسة وفعالة.

وأود أن أسلط الضوء اليوم، على سبيل المثال، على مجالات التعاون والعلاقات الممتازة بين إسبانيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي منظمة تضم بلدان غرب منطقة الساحل، من بين بلدان أخرى، حيث تكتسي الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أهمية قصوى.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، وقعت وزارة الخارجية الإسبانية مذكرة تفاهم مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن التعاون في تنفيذ الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. واقترح حينذاك أن تدار الأموال من خلال مركز التنمية الجنسانية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويجري حاليا بالفعل تحديد البرامج التي ستخصص لها تلك الأموال.

وقد أظهرت تجربتنا أن النساء والفتيات يمتلكن قدرات واعدة ويمكن أن يكن دُخراً كبيراً في مجال السلام والأمن الدوليين. وفي ضوء ذلك، تدعو إندونيسيا الأمم المتحدة إلى تكثيف شراكاتها مع شبكات السلام الإقليمية النسائية تلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شيريسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر ألبانيا على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم. وأعرب عن تقديري أيضاً لمقدمي الإحاطات على ملاحظتهم الثاقبة والجهد الذي يبذلونه في سبيل ترجمة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى حقيقة واقعة.

نرحب بمحور هذه المناقشة. وننطق مع الرأي القائل بأن التحديات الهائلة التي تشهدها حالياً السياسة العالمية قد أدت إلى زيادة أهمية المنظمات الإقليمية والدور الذي تضطلع به. وعادة ما تكون هذه المنظمات في وضع أفضل ولديها ما يلزم لفهم الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة في مناطقها وعلاجها على النحو الملائم.

إن سجل أوروبا في بناء مؤسسات الأمن الجماعي على الصعيد الإقليمي هو الأطول والأهم. وفي هذا الصدد، تواصل منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا الاضطلاع بأدوار بارزة ومؤثرة في بيئات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. ويسرنا أن جميع تلك المنظمات قد أدركت بحق أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في منع نشوب النزاعات وحلها، واتخذت خطوات فعالة لتعزيزها وجعلها حقيقة واقعة.

وبولندا، بوصفها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لهذا العام، مؤيد قوي لاتباع نهج عملي إزاء الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن سواء من حيث أساليب عمل المنظمة أو تنفيذ أنشطتها. انطلاقاً من تلك الروح، قررت بولندا تقديم الدعم المالي لعدد من المشاريع التي تنفذها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي مشاريع تهدف إلى زيادة عدد النساء العاملات في القطاعات المخصصة تقليدياً للرجال، مثل قطاع الطاقة وخدمات أمن الدولة، وبالتالي تعزيز مشاركة المرأة في رسم السياسات، وفي الهيئات التي تتعامل مع إدارة المياه

على سبيل المثال، أنشأت إندونيسيا في منطقتنا في عام ٢٠٢٠ شبكة جنوب شرق آسيا لمفاوضات ووسيطات السلام. واليوم نعمل تحت تلك المظلة مع المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار للمساعدة في تمكين النساء والشباب في إطار عملية السلام والتنمية في ذلك البلد. وإننا على اقتناع بأن المجلس قادر على أداء دور مهم في سبيل تعزيز الممارسات الجيدة لمبادرة الأمين العام الخاصة بالمرأة والسلام والأمن. وتؤمن إندونيسيا بأن اتباع نهج إيجابي سيؤدي إلى الحظ على تنفيذ الخطة على نطاق أوسع وتشجيع ذلك.

ثانياً، تشكل المبادرات الإقليمية لبنات مهمة في المبادرة العالمية. فالمنظمات الإقليمية هي الأقدر على فهم الثقافات والاحتياجات والتحديات المتصلة بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة. ففي جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، تصل نسبة النساء والفتيات ما يقرب من نصف إجمالي عدد السكان، بينما يزيد عدد الشابات من إجمالي عدد السكان من النساء على ٢٨٠ مليوناً. ولذلك، يجب أن تأخذ جهود مبادرة المرأة والسلام والأمن في الحسبان ضرورة مشاركة الفتيات والشابات على السواء مشاركة مجدية وتشجعها.

وإندونيسيا مثال على مبادرة قرى السلام. وتركز تلك المبادرة على مشاركة الفتيات والشباب في الحفاظ على السلام ومواجهة التحديات ذات الصلة في المنطقة. وهذه المبادرات يمكن أن تكون لبنات وعناصر مكملة ذات أهمية في المبادرات العالمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ثالثاً، ينبغي للمجلس أن يواصل دعم المبادرات الإقليمية الوثيقة الصلة بالمرأة والسلام والأمن. ومن واقع تجربتنا، فإن التعاون عبر الإقليمي بشأن مشاركة المرأة في السلام ينطوي على إمكانات كبيرة لتحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ومنذ عام ٢٠١٩، ما فتئت إندونيسيا تعزز حوارها مع أفغانستان بشأن الخطة، ولا سيما بمشاركة المرأة الأفغانية. وقد مكن ذلك إندونيسيا من مواصلة التأكيد للسلطة السياسية الحالية على ضرورة ضمان حماية حقوق النساء والفتيات، حتى خلال الأوقات الصعبة الحالية. كما نتفاعل باستمرار مع السلطة بشأن ضرورة ضمان تمتع الفتيات بحقوقهن في التعليم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيدة سودهيداهاني (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، تود تايلند أن تعرب عن تقديرها لألبانيا على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة للنهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونود أيضا أن نشكر جميع مقدمي الإحاطات.

إن تايلند ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وترحب بتركيز مناقشتنا اليوم على دور المنظمات الإقليمية. ففي هذا العالم المترابط، لا يمكن التغلب على تحديات السلام والأمن من خلال الجهود الوطنية أو حتى العالمية وحدها. ولذلك فإن التعاون على الصعيد الإقليمي مهم أيضا. وتايلند، بوصفها مهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأحد أعضائها المؤسسين، تعلق أهمية كبيرة على دور الرابطة بصفة خاصة والمنظمات الإقليمية بصفة عامة في تعزيز السلام والاستقرار، ومن ثم على الشراكات الإقليمية الفعالة المتعددة الأطراف التي يعزز بعضها بعضا. واعترافا بالمرأة بوصفها عاملا من عوامل التغيير، ومساهما في مجتمع مسالم ومزدهر، وضعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في صدارة جدول أعمالها. وفي عام ٢٠١٧، اعتمد قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بيانا مشتركا بشأن تعزيز الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في رابطة أمم جنوب شرق آسيا يؤكد على أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وفعالة في جميع مراحل عمليات السلام. وتسلم أيضا بدور المرأة الذي لا غنى عنه في بناء السلام، ومنع نشوب الصراعات وحلها، والتعمير وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع.

إن تايلند، شأنها شأن بقية الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تنشر نساء من حفظة السلام في عمليات الأمم المتحدة للسلام، بينما يعمل اجتماع وزراء دفاع الرابطة على مبادرة لتعزيز آلية الدعم من خلال بناء القدرات وتبادل المعارف والخبرات. وتهدف خطة العمل المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ أيضا إلى تعزيز الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها نهجا متعدد الأطراف للحفاظ على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وتشمل مجالات التعاون التي تشارك فيه المرأة منع نشوب

وحل الصراعات والتي تركز على آسيا الوسطى وأفغانستان. ونشيد أيضا بمبادرة منبر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتواصل الشبكي للقيادات النسائية، الذي أطلقته في كانون الأول/ديسمبر الأمانة العامة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هيلغا ماريما شמיד. ويجمع المنبر غير الرسمي بين الوسطاء، والخبراء المشاركين في عمليات السلام في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نبرز بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تأخذ التزاماتها على محمل الجد، وتكفل إسناد المناصب الإشرافية المتصلة بالمسائل الأمنية، مثل مناصب الممثلين الخاصين ورؤساء البعثات الميدانية، إلى النساء. ومن الأمثلة على ذلك أولغا سكريبوفسكايا، التي تقود أكبر فريق لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دونيتسك بأوكرانيا.

لا تزال استدامة التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تشكل أولوية. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الأحداث المأساوية التي تؤثر على أوكرانيا وأفغانستان، حيث تستبعد طالبان فعليا نصف السكان من الحياة العامة، فضلا عن المجتمعات الأخرى المتأثرة بالصراعات في جميع أنحاء العالم، ينبغي أن نكون أقوى في تصميمنا على اتخاذ إجراءات أكثر حسما، وأن نتجاوز الالتزامات المعيارية بموجب الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتؤمن بولندا إيمانا راسخا بقيمة التعاون الأمني الإقليمي. ونؤيد تعاون جميع المنظمات الإقليمية المتواجدة في أوروبا مع الأمم المتحدة، لأن الاتصال بينها يسهم في الاستقرار العالمي والإقليمي.

أود أن أؤكد مرة أخرى أن الروابط الوثيقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ضرورية لضمان توفر مجموعة متنوعة من الأساليب وإيجاد الحلول للتحديات العالمية. وكما غيرت الحرب في أوكرانيا نهجنا إزاء الأمن العالمي، من المهم بالمثل تغيير التزامنا بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. نحن بحاجة إلى مزيد من المصادقية والوضوح والمشاركة العملية. وبولندا على استعداد لمواصلة دعم هذا التعاون حتى تتمكن من تحقيق إمكاناتها غير المستغلة بلا شك.

الصعد: الوطنية والإقليمية والعالمية، وتنسيقا وثيقا فيما بينها. وتايلند ورابطة أمم جنوب شرق آسيا على استعداد للعمل بالتنسيق مع المجتمع الدولي عموما والأمم المتحدة بصفة خاصة لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات ودعم انخراطهن في العمل مع المنطقة وخارجها من أجل إحلال السلام والاستقرار المستدامين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيدة نيرفايز أوخيدا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): يسرني جدا أن بياني الأول في هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، بصفتي الممثلة الدائمة لشيلي، يتعلق بموضوع المرأة والسلام والأمن. ما برح هذا الموضوع منذ فترة طويلة محورا أساسيا للسياسة الخارجية المتعددة الأطراف لشيلي وسيمثل أولوية لدى قيام حكومة الرئيس غابرييل بوريتش ببلورة سياسة شيلي الخارجية المناصرة لقضايا المرأة. وأشكر الرئاسة الألبانية على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وأود أيضا أن أبرز مبادرة فريق المساءلة والاتساق والشفافية بوضع هذا الموضوع على جدول أعمال المجلس، وأشكر مقدمي الإحاطات على إسهامهم المهم في مناقشة اليوم.

وتؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وتكرر تأكيد التزامها بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات التسعة اللاحقة بشأن هذه المسألة.

من المثير للقلق أنه في عام ٢٠٢٠ لم تمثل النساء سوى ٢٣ في المائة من الممثلين في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة أو تشارك في قيادتها. وعلاوة على ذلك، فإن النسبة المئوية لاتفاقات السلام التي تتضمن أحكاما قائمة على أساس نوع الجنس لا تتجاوز ٢٨,٦ في المائة. وفي هذا الصدد، تشجع شيلي على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لإحداث تغييرات هيكلية لضمان المشاركة الكاملة والهادفة لجميع النساء وعلى جميع مستويات صنع القرار، وتمكين جميع النساء، ومنع العنف الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس، وحصول الضحايا والناجين على العدالة، فضلا عن مساءلة الجناة.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن شيلي عضو مؤسس في شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وبالمثل، نحن أحد

الصراعات والوساطة، وحفظ السلام وبناء السلام، وتعزيز قيادة المرأة ومشاركتها الهادفة، فضلا عن منع التطرف العنيف والاتجار بالأشخاص، وإنهاء العنف الجنسي المتصل بالصراع، وتعزيز الحماية القانونية للمدافعات عن حقوق الإنسان. ارتكازا على أطر السياسات الإقليمية تلك، أود أن أتناطر بعض مساهمات تايلند في النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد الإقليمي.

أولا، خلال رئاسة تايلند لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٩، اعتمد الوزراء الأعضاء في المنتدى الإقليمي للرابطة بيانا مشتركا بشأن تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وكانت تايلند من رعاته. ومتابعة للبيان، ترأست تايلند، إلى جانب إندونيسيا وكندا، حلقة عمل نظمها المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا حول المرأة والسلام والأمن في عام ٢٠٢١ مما وفر منبرا لمناقشة سبل المضي قدما في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فضلا عن الاتجاهات المستقبلية، بما في ذلك الآثار التي رتبها جائحة مرض فيروس كورونا وغيرها من التحديات الناشئة.

ثانيا، أيدت تايلند أيضا سجل المرأة من أجل السلام التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للمرأة، الذي أنشئ في عام ٢٠١٨، ويضم مجموعة من الخبرات في عمليات السلام في المنطقة. وبشارك ممثلو تايلند بهمة في السجل في وضع برنامج يتعلق بالمرأة في عمليات السلام في إطار معهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية للبرنامج في بناء قدرات النساء الفاعلات في مجال السلام في المنطقة.

ثالثا، اضطلعت تايلند أيضا بدور رائد في وضع مبادئ توجيهية وإجراءات إقليمية لتلبية احتياجات ضحايا الاتجار بالأشخاص، دعما لتنفيذ اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

في الختام، فإن تحويل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى عمل ملموس على أرض الواقع يتطلب إرادة سياسية على جميع

العديد من عمليات الاستيلاء على السلطة غير الدستورية الأخيرة أعقبها انعدام واسع النطاق للأمن وأزمات اقتصادية وانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام العنف الجنسي قبل هذه الأحداث وأثناءها وبعدها لإخضاع وإذلال جماعات المعارضة والمجتمعات المنافسة. ويشير التقرير أيضا إلى أن بعض الجهات الفاعلة التي استولت على السلطة كانت متورطة في أنماط العنف الجنسي المرتبط بالنزاع لعدة سنوات.

وفي ضوء ذلك، تعتقد غواتيمالا أن المنظمات الإقليمية هي من بين الجهات الفاعلة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعلى وجه التحديد، كما جاء في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، بينما يقع دور التنفيذ الرئيسي على عاتق الدول إلا أن المنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة تؤدي دورا تكميليا هاما.

إن دور المنظمات الإقليمية مذكور أيضا في مجموعة القرارات التي تركز على العنف الجنسي المتصل بالنزاع. فعلى سبيل المثال، حث المجلس من خلال القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية على النظر في وضع وتنفيذ سياسات وأنشطة وجهود للتوعية لصالح النساء والفتيات المتأثرات بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع.

وفي عام ٢٠١٣ أيضا، طلب القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣) من المنظمات الإقليمية، وكذلك الأمين العام والدول الأعضاء، عند الاقتضاء، ضمان مشاركة الوسطاء والمبعوثين في قضايا مكافحة العنف الجنسي، بما في ذلك المجتمع المدني وجماعات النساء والناجيات من العنف الجنسي، مع ضمان تجسيد أحكام محددة في اتفاقات السلام لهذه الشواغل كما ينبغي.

ويجب أن نؤكد على الدور البالغ الأهمية الذي يمكن للمرأة، بل وينبغي لها، أن تؤديه في بناء السلام. فهناك صلة مهمة بين المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي أنشطة المصالحة والتعمير لكفالة فعالية هذه الأنشطة واستدامتها على المدى الطويل.

في الختام، يجب على المجتمع الدولي أن يزيل الحواجز التي تعوق تعزيز دور المرأة في عمليات صنع القرار في منع نشوب النزاعات

مؤسسي الشبكة الإقليمية للوسطاء في المخروط الجنوبي، وهو منتدى للتعاون أنشئ لضمان زيادة عدد النساء اللاتي يتلقين تدريباً على الوساطة، ويراعي الفوارق بين الجنسين لتمكينهن من المشاركة في محادثات السلام والوساطة، في خضم الأزمات الإنسانية، أو في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. وكان بلدنا أيضا رائدا في أمريكا اللاتينية في صياغة خطة عمل في عام ٢٠٠٩ لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد تم في وقت لاحق وضع خطة عمل ثانية، ويجري حاليا وضع خطة عمل ثالثة لضمان مشاركة المرأة في عمليات التفاوض والوساطة وبناء السلام وتوطيد السلام.

إن الظروف السياسية الراهنة، ولا سيما غزو أوكرانيا، واستخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب، تذكرنا بنفس القدر بأن موضوع مناقشة اليوم المفتوحة يجب أن يظل في طليعة جهودنا من أجل عالم أكثر إنصافا وخاليا من العنف. ويجب أن تكون سلامة النساء والفتيات والفتيان وإنشاء ممرات إنسانية في حالات الحرب واحترامها الصارم محور جهودنا الجماعية. إننا نعمل على دعم وتعاون المنظمات الدولية للوفاء بالتزامات الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وللتعجيل بالمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء، بكل تنوعاتهن، في جميع القرارات التي تشملها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد لام باديبيا (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): تشكر غواتيمالا ألبانيا، بوصفها رئيسة مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. لا يمكن إنكار أن تناول مسألة المرأة والسلام والأمن في المجلس يزداد أهمية. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات على ما قدموه.

لقد اتخذ هذا الجهاز القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل أكثر من ٢٠ عاما، ولا يزال التقدم المحرز في تنفيذه محدودا. وبينما اعتمدت الدول تدابير وطنية للتنفيذ الكامل لذلك القرار وقراراته العشرة ذات الصلة، مثل خطط العمل الوطنية أو مختلف شبكات مراكز التنسيق لمعالجة هذه المسألة، لا تزال هناك تحديات يجب أن نتغلب عليها.

ويشير أحدث تقرير سنوي للأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2022/272)، المؤرخ ٢٩ آذار/مارس، إلى أن

وتمشيا مع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، نتفق على أن المنظمات الإقليمية يمكن أن تكمل جهود الدول، ويمكنها بالنظر إلى خبرتها في مناطقها أن تقدم توصيات مصممة خصيصا لها وأن تثري التفاعلات بين مختلف الجهات الفاعلة على الصعيدين الحكومي والمجتمعي المدني. وبالمثل، يمكن للمنظمات الإقليمية، بموجب القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، أن تبذل جهودا لإدراج مسائل معينة في عمليات صنع سياسات الدول - وهي عناصر هامة يمكن إغفالها عند تحديد أولويات أخرى.

وبالمثل، في حالة الأمريكتين على وجه الخصوص، قد تكون المنظمات الإقليمية مفيدة في تحديد النهج الإقليمية.

ولذلك فإن تعزيز المواقف الإقليمية، بتوجيه ودعم من المنظمات المطلعة على المجريات في الميدان وخصائص مناطقها، يتيح فرصة لتعزيز التبادلات، وقبل كل شيء تشجيع تعلم الممارسات الجيدة القائمة في المناطق.

ويمثل الاتحاد الأفريقي نموذجا للنجاح، والذي لم يؤد إلى زيادة التعاون بين البلدان فحسب بل أدى أيضا إلى مشاركة أكثر نشاطا للمرأة في جميع مراحل العملية. ونحن ندرك أن الأمريكتين، مع المنظمات الإقليمية، يمكنهما الاستفادة أيضا من هذه التجربة.

في هذا الصدد، وفيما يتعلق بالمنطقة، وكما ذكر ممثل شيلي في وقت سابق، نحن نسلط الضوء أيضا على إطلاق الشبكة الإقليمية للوسيطات في المخروط الجنوبي، التي تضم الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وشيلي، والذي تم في آذار/مارس ٢٠٢١. إنه مشروع رائد يسعى إلى تسليط الضوء على العمل الهام الذي تقوم به المرأة لمنع نشوب النزاعات في مجتمعاتها المحلية وتعزيز النسيج الاجتماعي من خلال تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتشجيع الإجراءات المشتركة مع شبكات إقليمية أخرى للوسيطات ومع منظمات دولية.

وينتظر بلدي حاليا الموافقة الإدارية على إطلاق أول خطة عمل وطنية له بشأن المرأة والسلام والأمن. وبالنظر إلى تجربة بلدان أخرى في المنطقة في تنفيذ هذه الالتزامات، فإن تجاربها مفيدة جدا.

وحلها وبناء السلام. ولا تزال هناك حاجة إلى زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية المخصصة لمنع نشوب النزاعات وحلها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوروغواي.

السيدة غونساليس إيرنانديس (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يشكر بعثتكم الدائمة ورئاستكم لمجلس الأمن، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لتبادل المعلومات، فضلا عن مناقشة بعض أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتقديم توصيات بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مع التشديد على الجانب الإقليمي.

ويؤيد وفد بلدي بيان فريق أصدقاء المرأة والسلام والأمن، ويود أن يطرح بعض الأفكار وأن يعرض التقدم المحرز في قدراته الوطنية بشأن المسألة التي تجمعنا.

وفي هذا الصدد، هذه أيضا فرصة لنعرب لأعضاء المجلس عن قلقنا إزاء آخر تقرير للأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2022/272) في آذار/مارس من هذا العام، والذي يؤكد أنه بعد مرور أكثر من ٢٠ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا تزال هناك تحديات يجب التصدي لها من أجل تحسين أوضاع النساء والفتيات في تلك الحالات الصعبة بشكل كامل. ويسلط التقرير الضوء أيضا على السبل العملية لتعزيز التقدم في تحسين المساواة بين الجنسين في عمليات السلام.

وبالنسبة لأوروغواي، تشكل المنظمات الإقليمية عنصرا أساسيا لا يمكن أن يسهم في إدخال تحسينات ملموسة على أرض الواقع فحسب، الأمر الذي يمكن أن يترجم إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات التفاوض بشأن النزاعات وما بعد انتهاء النزاعات، بل وأيضا تحسين مشاركتها على وجه الخصوص في تحديد أخطر المشاكل التي تؤثر على النساء والفتيات في حالات النزاع والعنف المنهجي.

الملكية لتعزيز المساواة بين الجنسين من أجل إرساء الأساس لمجتمع عادل وديمقراطي يقوم على المساواة. وفي ذلك الصدد، أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس أن:

”المسألة تتطلب بلا شك تجديدا شاملا من خلال إحداث تحول عميق في العقلية القديمة والضمير الجماعي. وتتطلب منح المرأة الفرصة للمشاركة في جميع جوانب حياة الأمة“.

وتقديم خطة العمل الوطنية المغربية المعنية بالمرأة والسلام والأمن ليس مجرد إجراء شكلي. بل على العكس من ذلك، إنه دليل ملموس على تصميم المغرب والتزامه بالمساواة بين الجنسين واقتناعه بأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عنصر أساسي في صون السلام والأمن الدوليين.

وتعامل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن المرأة بوصفها عاملا للتغيير وشريكة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار. ويمكن للخطة أن تحدث تحولا لأنها تعترف بأن التنمية لا يمكن أن تكون مستدامة ما لم تكن شاملة للجميع، والسلام لا يمكن تحقيقه إذا لم تشارك المرأة في العملية، والأمن لا يمكن أن يكتمل إذا لم يأخذ في الاعتبار احتياجات النساء والفتيات، ولا سيما المجموعات الأكثر عرضة للخطر منهن.

ومما يؤسف له أننا لا نزال نعيش في عالم تتضرر فيه المرأة، الآن أكثر من أي وقت مضى، من الأزمات الإنسانية والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية. ولذلك ما فتئت الفجوة بين الأقوال والأفعال تتسع. وتخلف النزاعات عواقب وخيمة في جميع أنحاء العالم، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات، لأنهن غالبا ما يكن أهدافا للعنف الجنسي والجنساني ويُستبعدن من العمليات السياسية الرامية لإحلال السلام وتعزيز الأمن. وقد ضاعفت جائحة مرض فيروس كورونا أوجه ضعفهن والمخاطر التي يواجهنها.

وتشكل الجهود التي يبذلها المغرب لتحقيق أهداف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن جزءا من الإجراءات التي يتخذها لتعزيز تعددية الأطراف التي تقوم على العمل والتي تتجاوز مجرد إعلانات النوايا

بالإضافة إلى ذلك، وفي سياق ”مبادرة إلسي“، تعد أوروغواي من أوائل البلدان في العالم التي أكملت دراساتها بشأن الحواجز التي تحول دون نشر المرأة في عمليات حفظ السلام، والمعروفة باسم تقارير ”قياس الفرص المتاحة للمرأة في عمليات السلام“، على مستوى قواتها المسلحة وشرطتها الوطنية على السواء. وفي هذا الصدد، فإن أوروغواي مستعدة لتشاطر نتائج تلك الممارسات، فضلا عن ممارستها الجيدة الناجمة عن السياسات الرامية إلى التغلب على تلك الحالة.

وأخيرا، أود أن أقول إنه على الرغم من أنه لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه فنحن نفهم أنه من خلال مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة يمكن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تبادل أفضل الممارسات والتدريب على الصعيد الإقليمي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد قادري (المغرب) (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي سروري الحقيقي، سيدتي الرئيسة، أن أرى بلدكم الصديق، ألبانيا، يترأس أعمال مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. في المستهل، يود وفد بلدي أن يشكر الرئاسة الألبانية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة ذات أهمية قصوى - هي المرأة والسلام والأمن. وأتوجه بالشكر أيضا لجميع مقدمات الإحاطات على عروضهن الزاخرة بالمعلومات والتي تناولت لب الموضوع.

وإدراكا من المغرب لإسهامات المرأة باعتبارها آلية بالغة الأهمية للإنذار المبكر بشأن التوترات الاجتماعية، ولمدى حساسيتها للأخطار التي تهدد الأمن الشخصي والأسري والمجتمعي ومحاربتها للتطرف في الخطاب المحلي، فضلا عن دورها في الوساطة، فإنه يشارك بنشاط في عدد من المبادرات، مثل مبادرة تعزيز جهود الوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي أطلقها المغرب وإسبانيا، ومبادرة تدريب المرشحات والواعظات، علاوة على عقد مؤتمر دولي في المغرب حول المرأة والسلام والأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد المغرب مؤخرا خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وتشكل الخطة جزءا لا يتجزأ من المبادرة

والحسنة التوقيت. وأتوجه بالشكر أيضا لجميع مقدمات الإحاطات على عروضهن الثاقبة.

تضطلع المنظمات الإقليمية بدور حاسم في جهود منع نشوب النزاعات وحلها والإنعاش بعد انتهاء النزاع، وكذلك في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة، لأنها توفر منبرا قيما لتبادل أفضل الممارسات واقتراح الحلول للتحديات القائمة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد مجددا التزام جورجيا بإدماج المنظور الجنساني في عمليات صنع القرار وحماية حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها المحدية في جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام، تماشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

واليوم، بينما نجتمع لمناقشة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا يزال العدوان العسكري الروسي واسع النطاق غير المبرر وغير المسوغ والمتعمد ضد أوكرانيا مستمرا، حاملا معه عواقب إنسانية مدمرة ومعاناة هائلة للسكان المدنيين، لا سيما النساء والفتيات. ومن الشائن بشكل خاص ورود تقارير تفيد بارتكاب القوات الروسية أعمال عنف جنسي باعتبارها سلاح حرب ضد النساء والفتيات. وفي ذلك الصدد، لا بد من كفالة المساءلة عن تلك الانتهاكات الجسيمة وتحقيق العدالة من خلال جميع الصكوك القانونية الدولية المتاحة.

ويشكل العدوان العسكري المستمر على أوكرانيا، فضلا عن استمرار الاحتلال والضم الزاحف لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي الجورجيتين، انتهاكين صارخين لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما أنهما يقوضان النظام الدولي القائم على القواعد، مما يعرض الأمن الإقليمي والعالمي للخطر.

وبالرغم من التحديات المستمرة، لا تدخر جورجيا وسعا لزيادة مشاركة المرأة في المجالات المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال العمل مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة. وتشارك جورجيا منذ عام ٢٠٢١، بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين في المؤسسات وزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعمليات الانتخابية، في مشروع بعنوان "الاستفادة من الولاية المتعلقة بالبعد

والتي تُترجم إلى مبادرات ملموسة لتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً والتي تسترشد بالتهديدات الحالية المتطورة للسلام والأمن الدوليين. ويجب أن تسترشد خريطة الطريق المتعلقة بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بتلك التهديدات المتطورة. ولذلك فمن الأهمية بمكان تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال بناء القدرات وتدريب النساء على كيفية بذل جهود الدبلوماسية الوقائية والوساطة وحفظ السلام ومنع التطرف العنيف، وكذلك إيجاد أوجه تآزر بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والإطار المعيارى لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

وقد شارك المغرب بنشاط في إطلاق شبكة القيادات النسائية الأفريقية في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويرحب المغرب بتمكن الشبكة منذ ذلك الحين من إنشاء قوة قارية من القيادات النسائية التي تسهم في إحداث التغيير في إفريقيا، بما يتماشى مع خطة الاتحاد الإفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، افتتحت الشبكة فرعها في المغرب في الدار البيضاء. ويسعى الفرع المغربي إلى تعزيز اضطلاع النساء بأدوار قيادية على جميع مستويات صنع القرار في المجالات السياسية والاقتصادية والعامّة. ويركز عمله على عدة مجالات - تمكين المرأة الريفية، والمشاركة السياسية، وتحقيق السلام والأمن، وتولي الشابات أدوارا قيادية، والشمول المالي للمرأة، والتعبئة الاجتماعية لصالحها.

وفي الختام، يظل المغرب ملتزما بالعمل مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والشركاء من أجل إحراز تقدم في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن باعتبار ذلك جزءا من خطة عمله الوطنية. فالمرأة هي أكثر الفئات السكانية عرضة للخطر وأكثرها عرضة للاستهداف في حالات النزاع. وتؤدي مشاركتها في عمليات السلام إلى تحسين احتمالات حل النزاعات وتعزيز التوصل إلى اتفاقات سلام دائم وتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد خانداميشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن تقديري للرئاسة الألبانية على عقد هذه الجلسة المهمة

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر .
السيد العرابوي (الجزائر): بداية، أود أن أتقدم بأحر التهاني لوفد ألبانيا على رئاسته لمجلس الأمن خلال الشهر الجاري، متمنيا له كل التوفيق في مهامه السامية. كما أنهو عاليا بجهود وفد الولايات المتحدة خلال رئاسته للمجلس في الشهر المنصرم.

يكتسي موضوع مناقشة اليوم أهمية بالغة على اعتبار أن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن جزء أساسي يندرج ضمن المجهودات الدولية والإقليمية لتحقيق السلم الدائم، نظرا للدور الهام الذي تضطلع به المرأة في هذا المجال، بالإضافة إلى تأثير التغييرات غير الدستورية للحكومات على قدرة الدول على ضمان أمنها واستقرارها. إن المشاركة الفعالة والهادفة للمرأة في العمل السياسي وجميع مناحي الحياة يعد حجر الزاوية في أي سياسة تهدف إلى تعزيز الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن معالجة تأثير التغييرات غير الدستورية للحكومات وما يتمخض عنها من تعطيل للحياة السياسية وحل للمؤسسات الدستورية، مما يهدد بتقويض المكتسبات المحققة، لا سيما تلك المتعلقة بتأمين وتمكين المرأة.

ويؤكد وفد الجزائر على ضرورة بلورة استراتيجيات شاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من المشاركة في عمليات السلم والأمن والمسارات السياسية وحمايتها أثناء النزاعات وحالات ما بعد النزاعات، بما في ذلك من خلال دعم حضور أكبر ونوعي للمرأة على جميع المستويات وفي شتى المجالات.

يود فد بلدي التطرق للنقاط التالية التي تثيرها المذكرة المفاهيمية القيمة (S/2022/457، المرفق)، التي تفضلت الرئاسة بتعميمها على الدول، تمهيدا لمناقشتنا المفتوحة اليوم.

إن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يشكل المرجع الأساسي الذي تعتمد عليه الدول والمنظمات الإقليمية في برامجها الرامية إلى تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال رسم خطط واستراتيجيات العمل على الصعيدين الإقليمي والوطني التي تمكن

الإنساني في النهوض بالمساواة بين الجنسين" من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويشمل المشروع ما يصل إلى ٤٠ برنامجا مختلفا لممثلي البرلمان والبلديات المحلية والإدارة الحكومية.

وتتعاون جورجيا بنشاط مع آليات مجلس أوروبا ذات الصلة بمختلف جوانب المساواة بين الجنسين. ونساهم في الأعمال التي تضطلع بها لجنة المساواة بين الجنسين التابعة لمجلس أوروبا، فضلا عن فريق الخبراء المستقل المعني بمكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي.

وعلى الصعيد الوطني، واستنادا إلى النتائج والتوصيات الرئيسية والمشاورات التي أجريت مع المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، تعكف حكومة جورجيا على وضع اللامسات الأخيرة على خطة عملها الوطنية الرابعة بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤. وتشكل خطة العمل النهج الذي تتبعه الحكومة إزاء إدماج المنظور الجنساني في قطاع الأمن وعمليات صنع القرار، من خلال تطبيقه في مفاوضات السلام وتعزيز المشاركة المجدية للنساء والفتيات في جهود في منع نشوب النزاعات وحلها.

ويشير وفد جورجيا بانتظام، في مباحثات جنيف الدولية، وضمن آليتي منع الحوادث ومواجهتها، مسائل تتعلق باحتياجات المشردرات داخليا والنساء المتضررات من النزاع وأوليائهن.

وأغتنم هذه الفرصة لأبرز كون رئيس جورجيا سيستضيف في ١٧ حزيران/يونيه مؤتمر تبليسي الدولي للمرأة - للقيادات المعنية بالنزاعات والسلام والأمن، الذي سيجتمع القيادات النسائية من جميع أنحاء العالم لمناقشة دورهن في تعزيز السلام والأمن.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام جورجيا بالنهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد الوطني وتعزيز تنفيذها في المحافل الإقليمية والدولية بغية الإسهام في توطيد الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية، لا سيما في البيئة الراهنة المليئة بالتحديات.

ونؤكد على ضرورة ضمان التكامل والتنسيق بينها، لا سيما بين مجلس الأمن وأجهزة وآليات الاتحاد الأفريقي، بما فيها مجلس السلم والأمن.

ومن أجل المساهمة في التعزيز المستمر لهذا الهدف، تتشرف الجزائر سنويا بتنظيم الندوة رفيعة المستوى حول السلم والأمن في أفريقيا، في مدينة وهران، التي تهدف إلى دعم صوت أفريقيا في مجلس الأمن. كما ساهمت الجزائر وبقدر كبير، في إطار "العمل العربي المشترك" في تعزيز الجهود التي أسفرت عن إنشاء "لجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة"، التي مكنت من إنشاء "الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام" من قبل لجنة المرأة العربية في شباط/فبراير ٢٠٢٠.

ختاماً، بالرغم من أهمية موضوع مناقشة اليوم، فإن من الواضح الجلي أنه لا يمكن تناوله من زاوية واحدة، كون أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليست إلا جزءاً من رؤية أشمل تهدف إلى ضمان تمكين المرأة في مناحي الحياة والعيش الكريم للجميع في كنف الأمن والاستقرار الذي لن يتأتى إلا من خلال التصدي للعوامل الداخلية والخارجية المسببة للأزمات السياسية وتكثيف الجهود لضمان عدم تخلف أحد عن ركب التنمية المستدامة.

كما أن تحقيق أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يتطلب تضافر جميع الجهود وعلى جميع المستويات في ظل التضامن الدولي - هذا التضامن الذي، مع الأسف، كثيراً ما أبدى محدوديته عندما يتعلق الأمر بمعالجة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمنع نشوب النزاعات وتحقيق الأمن الدائم للمجتمع الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين. **السيد مينيرو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):** اعترف مجلس الأمن، في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لأول مرة بالدور المركزي الذي يجب أن تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها. ومنذ ذلك الحين، أصبح العالم أكثر وعياً بالمساهمة الإيجابية للمرأة في حالات النزاع ولماذا تعتبر مشاركتها المجدية في عمليات منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام أمراً أساسياً.

من إضفاء الطابع الوطني عليها بما يسمح بالتعاطي الأنجع مع ركانتها الأساسية. إن هذه الاستراتيجيات يجب أن تراعي المتطلبات والخصوصيات الوطنية والإقليمية من أجل ضمان تناسق السياسات والشفافية والمساءلة بما يحقق سلامة المرأة وأمنها.

ومن هذا المنظور، ووعياً منها بالأثر السلبي للتغيرات غير الدستورية للحكومات على أمن الدول واستقرارها، قامت منظمة الوحدة الأفريقية باعتماد إعلان لومي لعام ٢٠٠٠ حول إطار عمل استجابة منظمة الوحدة الأفريقية للتغيرات غير الدستورية للحكومات، الذي يقضي بتجميد عضوية أي دولة تشهد تغييراً غير دستوري للحكومة. كما نص هذا الإعلان في هدفه الرابع على تعزيز التعددية السياسية وأي شكل آخر من أشكال الديمقراطية التشاركية، بما في ذلك تعزيز دور المجتمع المدني وضمان التوازن بين النساء والرجال في العملية السياسية. هذا النهج، الذي اتبعه الاتحاد الأفريقي فيما بعد وتم تكريسه منذ أيام قليلة من خلال إعلان مالابو بشأن الإرهاب والتغيرات غير الدستورية في أفريقيا؛ "استجابة قوية وتعميق الديمقراطية والأمن الجماعي"، الذي ينص على توحيد الجهود لتهيئة بيئة مواتية للمشاركة الفعالة للنساء في العمليات السياسية.

كما قطعت جامعة الدول العربية شوطاً معتبراً من أجل تعزيز دور المرأة في مجال منع نشوب النزاعات والتسوية السلمية للنزاعات وتزويدها بالأدوات اللازمة للمشاركة في عمليات الوساطة من خلال دعم التنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الوطن العربي.

وإيماناً منها بأهمية مشاركة المرأة وتعزيز عملها في إطار الاتحاد الأفريقي من خلال إدماج مشاركتها بشكل فعال في المفاوضات بشأن منع نشوب النزاعات والوساطة على جميع المستويات، كانت الجزائر رائدة في تشكيل "شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة" ضمن هيكل السلم والأمن الأفريقي واحتضنت جمعيتها العامة الأولى سنة ٢٠١٧. ونثمن العمل الذي تقوم به المنظمات الإقليمية والدولية بخصوص تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن

ودعت الأرجنتين أيضا إلى إنشاء الشبكة الإقليمية للوسيطات في المخروط الجنوبي، التي أطلقها وزراء البلدان الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة في بوينس آيرس في آذار/مارس ٢٠٢١. والشبكة الإقليمية مشروع رائد في أمريكا اللاتينية والكاريبي يسلط الضوء على العمل الهام الذي تقوم به المرأة في منع نشوب النزاعات في مجتمعاتها المحلية وتعزيز النسيج الاجتماعي وسبل منع نشوب النزاعات من خلال الحوار والوساطة. وتمثل المبادرة أيضا مساهمة من بلدان المخروط الجنوبي في تحقيق هدف إقامة مجتمعات أكثر عدلا وشمولية وسلاما وهو الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن نكون الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية ليس لمجلس الأمن فحسب، بل للأمم المتحدة بأسرها. فالنساء عوامل تغيير وركائز لمجتمعاتهن. ولا تزال الأرجنتين ملتزمة بتحقيق تلك الرؤية وتتنظر إلى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن كجزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة لبناء السلام وتحقيق الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد بوفيدا بريو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): ترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية بعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة لتناول دور المنظمات الإقليمية في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما نهجها في سياق الاضطرابات السياسية والاستيلاء على السلطة بالقوة. وتلك مسألة ذات أهمية خاصة اليوم، بالنظر إلى الحالات العديدة للتدخل الأجنبي وزعزعة الاستقرار، فضلا عن الاستغلال السياسي - لقضايا حقوق الإنسان والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الطبيعية التي يتعين على كل دولة أن تتصدى لها - من أجل الإطاحة بالحكومات وتغيير النظام الدستوري للبلدان المستقلة ذات السيادة التي ترفض الخضوع للابتزاز الأجنبي والضغط والإكراه.

وبلدنا مدافع مخلص عن ميثاق الأمم المتحدة، وما فتئ يدعو إلى الاحترام والالتزام الكاملين بالمبادئ والمقاصد التي يكرسها، بما في ذلك تعزيز العلاقات الودية والتعاونية بين الدول، على أساس الاحترام

غير أنه لا تزال هناك ثغرات كبيرة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فقد انقضى أكثر من ٢٠ عاما منذ اعتماده، ومع ذلك لم يُحرز سوى تقدم ضئيل جدا. وعلى الرغم من التقدم المحرز على مستوى الإطار المعياري، فإن تلك الإنجازات لا تنعكس على أرض الواقع. ويكتسي دور الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية أهمية حاسمة في سد تلك الثغرات.

ويبرز استبعاد المرأة بشكل خاص في سياق الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة بالقوة. ونشهد التوقف المفاجئ عن تنفيذ الالتزامات الوطنية فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال تفكيك السياسات المراعية للمنظور الجنساني. وفي سياق الانقلابات العسكرية أو الاستيلاء على السلطة بالقوة، يمكن أن يكون للمنظمات الإقليمية، بما لديها من خبرة في الوساطة ومنع نشوب النزاعات وحلها، أثر إيجابي على حماية وتعزيز وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

فغالبا ما تكون المنظمات الإقليمية أول من يتفاعل مع الأزمات ويتواصل مع الأطراف المعنية ويضمن حماية المدنيين. وهي في وضع فريد يمكنها من بناء الثقة وتعزيز الحوار بين الأطراف، فضلا عن تقديم الدعم من خلال الوساطة والمصالحة.

وتتطلع المنظمات الإقليمية بدور أساسي في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولهذا السبب، وفي السياق الإقليمي، تدعو جمهورية الأرجنتين إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في مختلف المحافل. وعلى وجه التحديد، شجعنا إدراج موضوع المرأة والسلام والأمن في جدول أعمال السوق الجنوبية المشتركة وكذلك في المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وإزاء تلك الخلفية، نود أن نسلط الضوء على "التزام سانتياغو"، المعتمد في عام ٢٠٢٠، والذي اتفقت الأطراف بموجبه على تعزيز التدابير الرامية إلى ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة على جميع المستويات وفي جميع مراحل عمليات السلام ومبادرات الوساطة ومنع نشوب النزاعات وتسويتها.

الانقلاب والاحتلالات الفاشلة والناجحة والتمويل والدعم اللوجستي والملاذات الآمنة للمرتزقة والجماعات الإرهابية وأسوأ أشكال التدخل، بما في ذلك من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ونطالب بوضع حد كامل ونهائي لتلك الاعتداءات الإجرامية.

ويؤيد بلدي جهود الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول الرائدة في هذا المجال لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لأننا ندرك مدى تعقيد التحديات التي لا تزال تلوح في الأفق. وفي غضون ذلك، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد بحزم وبشكل قاطع إدانتنا للاستغلال والانتهاك الجنسيين في جميع الحالات، بما في ذلك داخل المنظمات الدولية، مع إعادة التأكيد على عدم التسامح مطلقاً مع هذه الجرائم والأهمية الحيوية لتقديم جميع المسؤولين عنها إلى العدالة.

وفي الختام، تكرر فنزويلا تأكيد أنها ستواصل العمل على تشجيع وتعزيز خطة النهوض بالمرأة وتمكينها على جميع المستويات وفي جميع الميادين - بما في ذلك في المنظمات الإقليمية وغيرها من محافل التعاون السياسي التي ننتمي إليها، مثل التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - مع إعادة التأكيد والدفاع بنشاط عن مشاركة المرأة الكاملة، وضمان حقوق الإنسان لديها وتكافؤ الفرص والإنصاف ومكافحة تأنيث الفقر، وكلها أمور حاسمة لبناء سلام حقيقي وتمثل التدابير التي تمس الحاجة إليها في الكفاح من أجل تحرر شعوبنا وتحولها النهائي وتحقيق المثل العليا المكرسة في الميثاق. وهو التزام ستواصل فنزويلا تكريس جميع الموارد التي تتمتع بها من أجله، على الرغم من الهجمات والعقبات المستمرة التي تفرضها القوى الأجنبية، بينما تظل وفيه لرسالتها التاريخية المتمثلة في تعزيز إمكانية إقامة عالم أفضل، مع مزيد من الرخاء والشمول للجميع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيدة بابتيسنا غراد زكرياس (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية):

تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

المتبادل والاعتراف بالتساوي في السيادة وحق شعوبها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ولذلك، فإن من الواجب الأخلاقي والمعنوي الملح على نحو متزايد جعل تلك القيم أكثر وضوحاً كل يوم بوصفها مثلاً علياً والتزامات تترجم إلى عمل سياسي ملموس. وفي هذا الصدد، وبعد آلاف السنين من الإقصاء، يجب أن يكون تقدم المرأة في قضايا الحقوق وزيادة مشاركتها النشطة والمستدامة في النشاط السياسي على جميع المستويات، بالإضافة إلى مساهماتها في منع نشوب النزاعات وحلها في مختلف مراحلها وصون السلام وتوطيده، أولوية في جدول أعمال المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية كما هو أولوية من حيث التنفيذ الشامل للسياسات العامة الوطنية في فنزويلا وأن يمثل في حد ذاته وسيلة حاسمة للتحقيق الفعال للركائز الثلاث للمنظمة.

والجهد الذي بذلته منطقتنا في السنوات الأخيرة لبناء وحدة أمريكا اللاتينية، على الرغم من اختلافاتها، يستند إلى التزام راسخ بالنهوض بالمرأة ومشاركتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بيئة - رغم أنها ليست متورطة في نزاعات مسلحة مريعة - وقعت فريسة لأشكال أخرى من العدوان المنهجي نتيجة للفقر وزعزعة الاستقرار وغيرها من أشكال التدخل التي لا تجعل النساء والفتيات وغيرهن من الفئات السكانية الضعيفة ضحاياها الرئيسيين فحسب، بل تعرض للخطر أيضاً السياسات العامة التي تشجع على استمرار إدماجهم وضمان حقوقهم.

وقد أدانت جمهورية فنزويلا البوليفارية مراراً وتكراراً في العديد من المحافل الدولية الأثر السلبي للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، والتي تشكل سلاحاً من أسلحة الحرب المتعددة الجوانب التي تستغل قضايا حقوق الإنسان، والنظم المالية، والمساعدة الإنسانية، وسلاسل الإمداد، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإمكانية الوصول للرعاية الصحية الشاملة والتعليم وعدد لا يحصى من نظم البنى التحتية الأخرى اللازمة لاستدامة الدولة وتمييزها، بهدف فرض نظام فكري واحد من خلال كتلة سياسية مهيمنة. ومن النتائج الرئيسية والأكثر ضرراً لهذه السياسات العدوانية القاسية واللاإنسانية، من بين نتائج أخرى كثيرة، أثرها على الاستقرار السياسي للدول والانتكاسات التي تجلبها فيما يتعلق بالحقوق المكتسبة سابقاً، بما في ذلك حقوق المرأة. وهذا شيء شهدناه مرات عديدة، لا سيما فيما يتعلق بمحاولات

المنع والحماية والمشاركة. ونتيجة لالتزامها الطويل الأمد وعملها على مر السنين، أدرجت البرتغال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومنظورها للمساواة بين الجنسين في وثائقها التنفيذية والاستراتيجية، أي في قطاعات التعاون الإنمائي والدفاع والأمن والعدالة.

ونتيجة لذلك، أود أن أسلط الضوء على أن تعاوننا الإنمائي يكرس أكثر من ثلث مساعدته الثنائية - حوالي ٣٥ في المائة - للمبادرات التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونعتقد أن هذا النهج يسهم في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مع التركيز على المنع، أي في السياقات التي قد يواجه فيها الاستقرار السياسي والاجتماعي تحديات، من خلال بناء القدرة على الصمود والمساعدة على زيادة تعزيز دور المرأة في المجتمع.

وتلك أيضا أولوية للبرتغال بوصفها عضوا حاليا في لجنة بناء السلام، التي ما فتئت نسلط فيها الضوء على الحاجة إلى دعم عمل بناء السلام من النساء على مستوى القواعد الشعبية بطريقة تتماشى مع الأولويات الوطنية لكل بلد وتصب فيها. وفي تحقيق ذلك الهدف، يمكن أيضا أن يؤدي دعم المنظمات الإقليمية دورا حافزا كبيرا.

وإذ تقترب هذه المناقشة من نهايتها أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على طرح هذه المسألة على مجلس الأمن. وأود أن أؤكد لكم أن البرتغال تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة الدفع باتجاه تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن - على الصعيدين الوطني والدولي - لا بالدعوة إليه فحسب، بل كذلك بتنفيذه من منظور متكامل وأقوي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.

بصفتي الوطنية، أود أن أركز على الالتزام باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات، وأن أشدد على أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في مفاوضات السلام وبناء السلام وصنع السلام. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أهمية إدراج وتعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في العقائد العسكرية والأطر التكوينية وممارسات الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. ويكتسي ذلك نفس القدر من الأهمية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويجب أن نعمل المزيد وأن نضع في اعتبارنا جميع النساء والفتيات اللاتي تتعرض حقوقهن الإنسانية الأساسية للهجوم. ويجب أن ندعمهن في محنتهن وأن نقيم بعض الحالات الأكثر خطورة، كما هو الحال في اليمن وأفغانستان وميانمار، وفي أوكرانيا في أعقاب الغزو الروسي.

ويجب إنهاء العنف الجنسي بوصفه سلاحا من أسلحة الحرب وأسلوبا لتخويف السكان المدنيين. ومن الأهمية بمكان مكافحة الإفلات من العقاب، والأعمال الانتقامية، وتعزيز الوقاية، وضمان المساءلة، وإشراك المرأة في عمليات صنع القرار والدبلوماسية والحوار السياسي. ويجب على المنظمات الإقليمية أن تدمج هذه الجوانب في عملها. وذلك هو التزامنا أيضا في نطاق مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي اعتمدت في عام ٢٠٢١ خطة عمل لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والتي تتماشى مع خططها الاستراتيجية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

والبرتغال، من جانبها، تنفذ النسخة الثالثة من خطة عملها الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، استنادا إلى ثلاثة أهداف رئيسية هي: